S/PV.7844

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٤٤**

الإثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/1049)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/1049)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، السويد، كازاخستان، كندا، الهند، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1049، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد ياماموتو، والسيد فيدوتوف، والسفير جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (تكلم بالإنكليزية): أحيت حكومة الوحدة الوطنية الذكرى السنوية الثانية لتشكيلها مع مواصلة الجهود للمضي قدما بخطتها للإصلاح وتعزيز الخدمات العامة. وبالرغم من التحديات الأمنية وقدر من التقلبات السياسية، ما زلت أرى الفرص والأمل في أفغانستان. لقد أظهرت الحكومة الأفغانية الوحدة في مؤتمر قمة وارسو وفي مؤتمر بروكسل في الآونة الأخيرة، مع التأكيد على التزامها المشترك بأولويات الأمن والتنمية والإصلاح. وواصل القادة الأفغان العمل للتغلب على خلافاتهم من أجل النهوض بخطة الحكومة للإصلاح. والرسالة التي وجهها المجتمع الدولي على أعلى مستوى كانت واضحة: أفغانستان لن تقف وحدها. وأتاحت الالتزامات المالية الدولية الكبيرة، من حيث كل من الأمن والتنمية، لأفغانستان تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والاعتماد على الذات.

وأرحب بإعادة تشكيل هيئات إدارة الانتخابات، التي يجب أن تقوم بالإصلاحات الانتخابية والتحضير للانتخابات. ومن الضروري استعادة ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية في أفغانستان، التي توفر فرصة هامة لاتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه. ويظهر بدء الملاحقات القضائية من جانب مركز العدالة لمناهضة الفساد جدية الحكومة في التصدي للفساد. لقد اعتمد ميثاق المواطنين لتمكين نهج أكثر انتظاما للقضاء على الفقر وتوفير الخدمات للشعب الأفغاني.

ويعود المواطنون الأفغان إلى بلدهم بأعداد قياسية. في الأشهر الستة الماضية وحدها، استقبل البلد مئات آلاف من العائدين، من كل من باكستان وإيران. وبينما يجري الترحيب بالعائدين إلى أفغانستان، فإنهم يواجهون مستقبلا غامضا، جنبا إلى جنب مع الأشخاص المشردين داخليا، بمن في ذلك نصف مليون من المشردين الجدد هذا العام وحده. ويتنقل أكثر من مليون ونصف المليون شخص هذا العام. ومن المرجح أن

يشهد العام القادم أرقاما مماثلة. وسيجلب الحجم الهائل لحركة السكان معه بالضرورة عراقيل وضغوط على الاقتصاد وعلى الخدمات الاجتماعية وقد يزيد عدد الذين يبحثون عن عمل.

وأرحب بالاستجابة السريعة للمجتمع الدولي إلى نداء الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الفورية المنقذة للأرواح للمشردين والعائدين. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الجاري من جانب الحكومة لوضع برامج من شأنها أن تمكن المشردين والعائدين من الاندماج في الاقتصاد ومع مجتمعاتهم المضيفة.

يجب أن تعالج الاحتياجات الأطول أجلاً للإندماج بشكل عاجل إن أردنا أن نمنع سقوط المزيد من الناس في الفقر المدقع. وسيتطلب حجم العودة المزيد من الدعم الدولي والمرونة في استخدام آليات التمويل القائمة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا بذل مزيد من الجهود لكفالة الاعتراف الواجب بالطابع الطوعي للعودة، وبأن عملية العودة ينبغي أن تتم بكرامة واحترام.

يعود اللاجئون إلى أفغانستان والأمل يحدوهم. وبالرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومة، فلا يمكن تحقيق مستقبل أفضل بدون السلام. في عام ٢٠١٦، قتل الآلاف من الأفغان في النزاع، وجرح عشرات الآلاف الآخرين. هذه المعاناة والمأساة البشرية غير مقبولة. كما يقوض النزاع الأحوال المعيشية للناس ويحرم البلد من فرص التنمية والنمو. في هذا العام، شهدنا انخفاضا بحوالي ٥٠ في المائة في الاستثمار الاقتصادي، الذي تمس الحاجة إليه لتحقيق مستقبل مستدام. ولن تتمكن الالتزامات الدولية للتنمية من تحقيق إمكاناتها الكاملة في غياب السلام. يمكن استغلال الموارد المالية التي تنفق على النزاع من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي في أفغانستان.

ونعلم جميعا أن النزاع في أفغانستان ليس له أي حل عسكري. ومرة أخرى، أدعو الطالبان إلى الالتزام بإجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية، دون شروط مسبقة. ويجب على قيادة الطالبان إعادة النظر في فكرة أنه لا يمكن تحقيق أهدافهم إلا في ساحة المعركة. إن مستقبل الشعب الأفغاني والبلد في خطر. فهل لا يمكن حل الخلافات حقا؟ هل من غير الممكن حقا تحقيق التوافق والتراضي؟

يجب أن يتكاتف جميع الأفغان ويعملوا معا لحل مشكلاتهم وإيجاد السبل الكفيلة لاحتواء خلافاتهم من أجل مستقبلهم المشترك. هناك مسائل موضع اهتمام متبادل وأولويات عليا لجميع الأطراف، مثل تقليل عدد الإصابات في صفوف المدنيين. وتحديد هذه المصالح المشتركة يمكن أن يكون نقطة انطلاق للحوار. تعتقد الغالبية العظمى من الأفغان أن بلدهم ينبغي أن يكون موحدا وذا سيادة وإسلاميا بمنأى عن التدخل من جانب أي قوى أجنبية. إن الاتفاق الأساسي بشأن المبادئ الأساسية يجب أن يمكن من التوصل إلى اتفاق سلام، ما دامت البلدان في المنطقة على استعداد للاضطلاع بدورها بطريقة إيجابية وداعمة.

يتطلب الدخول في عملية سلام التحلي بالشجاعة.

إنه ليس اعترافا بالهزيمة. بل هو إقرار بالواقع. فالحرب بلا نهاية تدمر البلد وتلحق الضرر بشعبه. والحوار بين الفصائل الأفغانية هو السبيل الوحيد إلى السلام الحقيقي. ويجب أن تكون هذه العملية، في نهاية المطاف، جامعة تشمل الأفغان من كل أطياف المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. والمرأة، بشكل خاص، يمكنها أن تقوم بدور أساسي في المساعدة على رسم ملامح السلام الدائم.

واتفاق السلام مع الحزب الإسلامي يشير إلى أن الحكومة مستعدة للتفاوض بشأن مسائل أساسية مثل إطلاق سراح السجناء ورفع الجزاءات واندماج الحزب في الحياة السياسية في أفغانستان. والتوصل إلى هذا الاتفاق دليل على جدية النوايا، ونجاح تنفيذه لا بد أن يبدد أي شكوك متبقية وأن يساعد على توحيد الأفغان،

وقد يمهد الطريق لمزيد من اتفاقات السلام. وأرحب بتأكيدات الحكومة على عدم المساس بحقوق الأفغان، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في تنفيذ اتفاق السلام.

إن إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان لا يصب في مصلحة أفغانستان وحدها؛ بل سيفيد البلدان الأخرى في المنطقة على الصعيدين الأمني والاقتصادي أيضاً. وقد شجعتني تلك الجهود الفعالة لبلدان المنطقة لمساعدة أفغانستان في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ومواردها البشرية. وقد تم ضخ استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية الإقليمية. ويتجلى التقدم المحرز في هذا المجال في نتائج المؤتمر الوزاري السادس قلب آسيا في أمريتسار، فرأينا بلدان المنطقة أيضاً تتفق على تحسين التعاون في جهودها لمكافحة الإرهاب. ولكن ألا يمكننا أن نتعاون بشكل أكبر من أجل وضع حد للنزاع والمعاناة الإنسانية التي طال أمدها في أفغانستان؟ إنني أحث كل دولة في المنطقة على أن تسأل نفسها عما يمكنها أن تفعله بعد للمساعدة على تهيئة مناخ مؤات للسلام في أفغانستان وفي المنطقة. هناك الكثير من مجالات التعاون الممكنة والخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين آفاق السلام، مثل زيادة المشاورات وتبادل المعلومات والاتصالات الشعبية المباشرة.

وقد شجعتني الرسائل الإيجابية من بلدان المنطقة لدعم عملية السلام التي يقودها الأفغان، وأتطلع إلى أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وستبقى الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق السلام في أفغانستان بالتعاون مع كل الأطراف المعنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة لإطلاع المجلس على عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بشأن المخدرات غير المشروعة في أفغانستان وأثر ذلك على الصحة والتنمية والأمن. فمنذ إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7802)، نشر المكتب الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان –٢٠١٦، المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2016/1049)، وتنبئ عن تراجع مقلق في الجهود المبذولة لمكافحة هذه المشكلة الملحة. فزراعة خشخاش الأفيون زادت مساحتها بنسبة ١٠ في المائة وارتفع الإنتاج بنسبة ٤٣ في المائة، ومرد ذلك الارتفاع إلى زيادة المحصول بنسبة ٣٠ في المائة في المتوسط. وفي العام الماضي، انخفض عدد المحافظات الخالية من الخشخاش من ١٤ محافظة إلى ١٣، في حين انخفضت جهود الاستئصال بنسبة ٩١ في المائة، وهو أشبه بالسقوط الحر.

وجهود المكتب وشركائه في أفغانستان مستمرة في ضوء تلك الخلفية والتمرد المرير المستمر. وأكد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان والبيان الصادر عنه على أهمية تلك الأنشطة. وقد التزمت دول ومنظمات بنهج مستدام ومتكامل للتعامل مع إنتاج وتهريب المخدرات والسلائف الكيميائية غير المشروعة. وأكد المؤتمر على أهمية مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب، وكذلك لعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. وأعرب البيان عن تصميم المجتمع الدولي على مكافحة جميع أشكال الإرهاب والتطرف.

وأنشطة المكتب، التي تتم من خلال مشاريعنا وبرامجنا المتكاملة والشاملة، تستهدف تلك التحديات وغيرها. وبرنامجنا القطري لأفغانستان، المرتبط ببرنامجنا الإقليمي للدول لأفغانستان والبلدان المجاورة، يساعد في بناء قدرات وزارة مكافحة المخدرات وشرطة مكافحة المخدرات. وفي وقت سابق من هذا الشهر، زرت مشروع دوموديديفو، الذي تدعمه روسيا واليابان، ويوفر التدريب المهني لتحسين قدرات شرطة مكافحة

المخدرات في أفغانستان. ويعمل المكتب على تعزيز التعاون في المنطقة من خلال البرنامج الإقليمي، ومبادرات الثلاثي وأفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، والمركز الإقليمي لوسط آسيا للمعلومات والتنسيق ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون الخليجي،

وبغية بناء صلات بين الهيئات الإقليمية العاملة على طول الطرق الرئيسية لتهريب الأفيون، قدم المكتب مبادرة للربط بين شبكات التواصل بهدف تعزيز تبادل المعلومات. وعملنا يشكل جزءاً من الاستجابة الأقاليمية العامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتشمل أنشطتها الدعم، بما في ذلك في الميدان، لمبادرة ميثاق باريس. وأنشأ المكتب مؤخراً وحدة للشحن الجوي في مطار كابل الدولي. وأصبحت أفغانستان الآن من أوائل الدول التي تنفذ جزء الشحن الجوي من برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية.

وفي المجال الأساسي للصحة، يقدم المكتب الخدمات العلاجية المبنية على البراهين العلمية وحقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للأطفال المستضعفين والشباب المعرضين للمخدرات، وكذلك أسرهم.

والهيروين الأفغاني يرتبط أيضا بالإرهاب والتمرد. والجزء الأكبر من زراعة الأفيون يتم في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم طالبان، ويحصل على عشرات الملايين من الدولارات من خلال الضرائب التي يفرضها على تجارة المخدرات. ويرحب المكتب بقرار الحكومة الأفغانية وضع خطة عمل وطنية بشأن التطرف العنيف، ونقدم المساعدة في تنفيذها. ولئن كنا نقدر اهتمام المانحين بمشاريع التنمية البديلة التي يجري تنفيذها في أفغانستان بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومة، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يولد زخماً لمشاريع إنمائية بديلة أكثر طموحاً للمزارعين الأفغان الذين يزرعون المحاصيل غير المشروعة حالياً. فالمخدرات غير المشروعة تغذي الفساد. والمكتب، باعتباره راعياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يعمل مع نظرائه الأفغان لوضع مشروع قانون شامل جديد لمكافحة الفساد، يستند إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

والهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يروج لمجتمعات سلمية وشاملة للجميع. والمكتب يعمل مع السلطات الأفغانية المعنية لتعزيز قدرات وحدات الاستخبارات المالية ومؤسسات العدالة التنظيمية والجنائية لتحليل حالات الجريمة الاقتصادية وكشفها والتحقيق فيها ومحاكمة الجناة. والإطار الوطني الجديد للسلام والتنمية وخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات يؤكدان استعداد الحكومة الأفغانية وعزمها على مكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين والحد من الطلب.

وسيواصل المكتب العمل على المدى الطويل مع الشركاء، بما في ذلك الحكومة الأفغانية، لمواجهة المخدرات غير المشروعة والجريمة والفساد والإرهاب في أفغانستان وفي غرب ووسط آسيا، وكذلك على طول الطرق الرئيسية لتهريب المخدرات إلى بقية العالم. وفي سعيه لتنفيذ تلك الاستراتيجية، يعمل المكتب على تقديم المساعدة في إدماج تلك الأنشطة في التخطيط الاقتصادي وخطط الأمن الوطني. وأفغانستان تعاني صعوبة شديدة تحت وطأة المخدرات غير المشروعة، وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التزامه الكامل بالمساعدة على التخفيف من ذلك الخطر المدمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيدوتوف على تلك الإحاطة الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير فان بوهيمن.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ياماموتو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى أفغانستان على دعمهما لأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). يكتسي التنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة أهمية من أجل تحقيق فعالية نظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٩٨٨ بوجه عام.

تهدف لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ إلى ردع حركة طالبان والجماعات المرتبطة بها من خلال أدوات مثل تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة. في الوقت نفسه، يهدف نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ إلى دعم عملية السلام والمصالحة، بما في ذلك من خلال استخدام عملية رفع الأسماء من قائمة الجزاءات وعملية منح الإعفاءات لتمكين قائمة أشخاص من المشاركة في مفاوضات السلام والمصالحة وغيرها من الأنشطة المعتمدة.

إن وجود نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ مهم بالنسبة لحركة طالبان. والشطب من قائمة الأمم المتحدة السوداء، كما تدعوها حركة طالبان، هو دوما من بين أول ثلاثة مطالب للحركة. كما تتابع حركة طالبان عن كثب التطورات في لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨، وغالبا ما تصدر بيانات بشأن تقارير فريق الرصد وأنشطة اللجنة. مع ذلك، وعلى الرغم من التدابير الجزائية، احتفظت حركة الطالبان بقدرتها على شن هجمات على القوات الأفغانية والشعب الأفغاني والوجود الدولي في أفغانستان. ويبيّن أحدث تقارير فريق الرصد (انظر S/2016/842) الذي قدم إلى اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر، الكيفية التي تواصل بها حركة طالبان هجومها على حكومة أفغانستان، عقب نقل القيادة من أختر محمد منصور وهبـــة الله آخوندزاده في أيار/مايو من هذا العام.

وقد تصلبت مواقف حركة طالبان بشأن محادثات السلام مع حكومة أفغانستان، وتزايدت الصدامات بين طالبان والقوات الحكومية بنسبة تراوحت بين ١٠ و ١٣ في المائة، بالمقارنة مع عام ٢٠١٥. ولا يزال تمويل هذه الاشتباكات يأتي بشكل أساسي من الاقتصاد المرتبط بالمخدرات والاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية. كما أن الحالة يكتنفها التعقيد بسبب وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان.

ورغم وجود العديد من الهياكل والأطر، فقد يكون تنفيذ تدابير الجزاءات متباينا. ولا تزال اللجنة تتلقى تقارير عن سفر أعضاء من حركة طالبان مدرجة أسماؤهم في القائمة دون الحصول على الإعفاءات الموافق عليها من اللجنة. من الواضح أنه لا بد من معالجة هذه المسألة. كما تود اللجنة أن تشجع الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في تقديم المعلومات التي من شأنها أن تساعد على إبقاء قائمة الجزاءات مستكملة قدر الإمكان. وإذا قدمت الدول الأعضاء تلك المعلومات، فستدعم جهود التنفيذ التي تبذلها. كما يمكن شن حرب تستهدف مهربي المخدرات الذين يقدمون الدعم المالي لحركة طالبان.

تُقدّر إيرادات حركة طالبان من المخدرات بحوالي ٤٠٠ مليون دولار في السنة. ويمكن أن يكون لقطع الموارد المالية تأثير كبير على قدرة حركة طالبان على تمويل هجومها ضد حكومة أفغانستان. وركزت ستة من اجتماعات اللجنة هذا العام على العلاقة بين تهريب المخدرات وحركة الطالبان. وتلقت اللجنة إحاطات إعلامية عن الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات من نائب وزير الداخلية في أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون وفريق الرصد. هذه الجهود تساعد على تحديد الأفراد الذين قد يكون من المناسب إدراجهم في القائمة الموضوعة بموجب القرار ١٩٨٨.

كما تعتمد فعالية تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ بوجه عام على التنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ومع المنطقة. وهذا هو أحد الأسباب التي سافرت من أجلها

مؤخرا إلى أفغانستان بوصفي رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على حركة طالبان بموجب القرار ١٩٨٨، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، للانخراط بشكل مباشر مع المحاورين والحكومة الأفغانية. كان من دواعي سروري مستوى الانخراط مع الوفد خلال وجوده في كابل، بما في ذلك الاجتماعات مع الرئيس الغني والرئيس التنفيذي عبد الله، ووزير الداخلية ومحافظ المصرف المركزي لأفغانستان.

وأظهرت الاجتماعات في كابل أن هناك إمكانية للاستفادة على نحو أكبر من نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ لردع حركة طالبان ودعم عملية السلام. إن الأطر القانونية لتنفيذ تدابير الجزاءات قائمة، فعلى سبيل المثال، حدد البنك المركزي لأفغانستان إطارا شاملا لتعقب وتجميد أصول الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة. ومع ذلك، فإن هذه الهياكل ليست فعالة سوى ضد الأفراد المدرجين في القائمة الذين يمكن تحديد هويتهم. وهناك العديد من المرتبطين بحركة طالبان الذين ليسوا مدرجين على القائمة، وآخرون لا تتوفر عناصر محددة لهوياتهم. كما أن هذه الهياكل ليست فعالة إلا داخل أفغانستان. وتمثل التدفقات عبر الحدود من أموال ومخدرات وأسلحة ومقاتلين إرهابيين أجانب تحدياتٍ تمتد إلى المنطقة الأوسع نطاقا.

ولذلك، ترحب اللجنة بمختلف الالتزامات التي قطعتها حكومة أفغانستان خلال الزيارة للانخراط بشكل أكثر نشاطا مع نظام الجزاءات، بما في ذلك تقديم أسماء مهربي المخدرات الذين يدعمون حركة طالبان ماليا، وطلب إدراج قيادات طالبان. وتعمل اللجنة بدورها على تقديم نماذج للمساعدة على تقديم طلبات الإعفاءات من تدابير تجميد الأصول وتدابير حظر السفر، وتأمل أن تتاح تلك الطلبات على موقعها على الإنترنت في وقت قريب. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة وأفغانستان والدول الإقليمية، تحت رئاسة كازاخستان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير فان بوهيمن على إحاطته الإعلامية.

وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على التقارير المفيدة والزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئ إسبانيا على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونود أن نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي وفريقه في البعثة الإسبانية لجهودهم المتفانية بصفتهم القائمين على الصياغة فيما يتعلق بأفغانستان خلال العامين الماضيين، ونرحب بتولي اليابان هذه المهمة الهامة. وأشكر الأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون، على تقريره الصادر مؤخرا (S/2016/1049) عن الحالة في أفغانستان. ونحن ممتنون للسفير تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى قيادته الممتازة لعمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

بعد عامين من الانتقال الثلاثي الجوانب، مع التركيز على الإصلاحات وتحديد الالتزامات الدولية، تحدت أفغانستان الصعاب بالوقوف على قدميها وإدارة التحديات المعقدة، على الرغم من الثمن الباهظ من حيث الخسائر في الأرواح والحرمان من الفرص. ومن منظور الأمن، أثبتت قواتنا المسلحة في الأشهر الأخيرة قوتها في ردّ الموجات غير المسبوقة من الهجمات في مختلف المقاطعات. ومن الناحية الاقتصادية، ما برحت قدرة

أفغانستان على الترابط إقليميا تنمو بسرعة. وسياسيا، فإن مسارنا الحيوي لإضفاء الطابع الديمقراطي مستمر حيث إن إصلاح النظام الانتخابي على المسار الصحيح. لكن، مع ارتفاع معدلات عودة اللاجئين، إلى جانب زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا الناجم عن الهجمات الإرهابية، أمامنا تحديات إنسانية جديدة في هذا الشتاء وما بعده.

في عام ٢٠١٦، وبالموازاة مع التحديات، شهدنا تطورات هامة تعكس الدعم الدولي القوي لأفغانستان على الصعيدين العسكري والمدني. ففي تموز/يوليه، تعهد شركاؤنا الدوليون في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو بمواصلة تقديم المساعدة صوب تحقيق استدامة قواتنا الأمنية. وفي أيلول/سبتمبر، أكد المجلس مجددا دعمه الكامل لأفغانستان من خلال البيان الرئاسي S/PRST/2016/14. وفي تشرين الأول/أكتوبر، جدد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الشراكة من أجل الرخاء والسلام بين بلدنا والمجتمع الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٩/٧١ المعنون، ”الحالة في أفغانستان“، الذي أعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي باستقرار أفغانستان. وتمثل هذه التطورات تعزيز واضح لتوافق الآراء الدولي بشأن أفغانستان، الذي نحن ممتنون له عميق الامتنان. بالنيابة عن حكومة بلدي وشعبي، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مساهماتها الإيجابية في تحقيق الاستقرار والتقدم في أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، نحن ممتنون للولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وتركيا لتحقيق توافق الآراء بشأن أفغانستان في مؤتمر قمة وارسو، وللاتحاد الأوروبي على حفز تجديد الالتزامات الإنمائية الدولية لبلدنا.

تتطلب مكافحة الإرهاب الفعالة هيكلا أمنيا واضحا على الصعيدين العالمي والإقليمي، والمشاركة البناءة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.

ولفترة طويلة للغاية، وجد الإرهاب مجالا مريحا بفعل التحولات والتغيرات الجذرية في التصدعات الأمنية والتي تحدث بين الفينة والأخرى، جنبا إلى جنب مع التنافس السلبي بين القوى الإقليمية والعالمية. واستغل الإرهابيون التدابير المجزأة والمشتتة والبطيئة لمكافحة الإرهاب في المناورة ونشر أعمال العنف وبث الشقاق في أوساط الجماهير. وفي مواجهة تنامي الإرهاب في جميع أنحاء العالم، يجب علينا زيادة الثقة والتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء المعنية من أجل التصدي الشامل القائم على سيادة القانون والقواعد الدولية المعمول بها.

وفي هذا السياق، يُعتبر أي نوع من الاتصال مع حركة طالبان أو جماعات أخرى من هذا القبيل دون المعرفة والموافقة المسبقتين لحكومة أفغانستان بمثابة إضفاء للطابع الشرعي على الإرهاب وانتهاك مباشر لسيادتنا وانتهاك واضح لنُظم جزاءات الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وهو أمر لن نتغاضى عنه. ومكافحة الإرهاب بالإرهاب، أيا كانت المبررات، هو علامة على ضعف العالم المتحضر والعودة إلى الجمود والركود. ومن المؤكد أن شعبنا سيعاني أكثر من غيره من هذه السياسة غير العقلانية والمتهورة.

وفي الحملة ضد الإرهاب، ينبغي أن تكون أفغانستان رمزا للتعاون الدولي. ونحن نرحب بالتقارب الإقليمي والعالمي بين المصالح المشروعة في أمننا واستقرارنا السياسي وتنميتنا. وتتمثل أضمن طريقة لحماية تلك المصالح في أفغانستان في الكف عن المحاولات غير الصائبة على الصعيد الإقليمي للتدبير لانعدام الأمن في أفغانستان وتعزيز التعاون الرسمي بين الدول ودعم قواتنا الأمنية الوطنية.

في ذروة الوجود العسكري الدولي في عام ٢٠١٢، كان معدل الخسائر أكثر من ٤٠٠ فرد من قوات التحالف، وبلغت التكلفة التقريبية للحرب حوالي ١١٠ بلايين دولار؛ وفي عام ٢٠١٦، انخفض معدل الخسائر إلى ١٦ وتُقدر التكاليف المالية بأنها أقل من ١١/١ من هذا الرقم. وبالتالي، فإن قواتنا اليوم في طليعة قوات مكافحة الإرهاب بالنيابة عن العالم، وهي بحاجة إلى الدعم الكامل.

ويجب الإشارة إلى أنه في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت العديد من المقاطعات في أفغانستان هدفا للهجمات الإرهابية على نحو لم يسبق لها مثيل في تاريخ بلدنا الحديث. وكانت نية العدو هي إيجاد جغرافيا موازية لحركة الطالبان، ولكن التزام وشجاعة قواتنا الأمنية منعا الإرهابيين من تحقيق طموحاتهم الشريرة.

ونظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الحساس لأفغانستان، فإنها تؤمن إيمانا راسخا بالعمل الإقليمي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأقر المؤتمر الوزاري السادس لعملية قلب آسيا – إسطنبول، الذي عقد قبل أسبوعين في أمريتسار، بالدعم الذي يحظى الإرهاب به في منطقتنا ودعا إلى تفكيك الملاذات والملاذات الآمنة للإرهابيين على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، دعا جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات ضد تلك الكيانات الإرهابية وفقا لسياساتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، والتزاماتها الدولية، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأعرب المؤتمر عن ترحيبه ودعمه لمبادرة أفغانستان المتعلقة بأخذ زمام المبادرة لاستكشاف استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، بما يتمشى وميثاق الأمم المتحدة. وفي أمريتسار، اقترح الرئيس غني إنشاء آلية آسيوية ودولية للتحقق من الأنشطة والعمليات الإرهابية العابرة للحدود. وسيوفر التحقق من هذه الأنشطة المشينة أدلة دامغة للبلدان المجاورة للتقليل من قدرتها الحسنة على الإنكار وأساليب تبادل الاتهامات، وسيحول التركيز إلى المجال الذي ينبغي أن ينصب عليه، تنفيذ استجابة موحدة لمكافحة الإرهاب.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، ثمة حاجة للنظر في تدابير جديدة ثلاثية المستويات من أجل زيادة فعالية استراتيجية مكافحة الإرهاب. وتعين علينا خلال مناقشاتنا تناول أثر المنافسات السلبية بين الدول واستخدام الدول للعنف في سبيل تحقيق أهداف سياسية على تنامي الإرهاب. وعلى الصعيد التشغيلي، فإننا بحاجة إلى صقل وإثراء القرارات ذات الصلة القائمة أو اعتماد قرارات جديدة لاستهداف دوافع هذه السياسات داخل هياكل الدولة. وعلى المستوى التنفيذي، يمكن للإنفاذ الفعال لقرارات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك نُظم الجزاءات المفروضة على حركة طالبان وتنظيمي القاعدة وداعش وأولئك الذين يستخدمون أجهزة الدولة لرعاية هذه الجماعات، أن يكون ذا أثر كبير على الحرب والسلام في أفغانستان. ونحن نريد إدراج مجموعة من قادة طالبان الذين لا أمل في تغير موقفهم في قائمة الجزاءات، واستعراض أسماء أولئك المشطوبين من القائمة حتى الآن. وهناك حاجة ملحة إلى مزيد من التفاعل الأكثر جدوي بين هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ووكالات الأمن الأفغانية. ونرحب بزيارة لجنة الجزاءات في تشرين الثاني/نوفمبر لأفغانستان، حيث نوقشت المسائل ذات الصلة مع القيادة العليا.

يبدأ فصل الشتاء في أفغانستان في غضون يومين. ويعني ذلك عادة بالنسبة لأفراد طالبان ومؤيديهم في منطقتنا النهاية الرسمية لموسم القتال. ويعود معظم أفراد ميليشيات طالبان إلى دفء المدارس الدينية في باكستان للراحة والاستجمام والتزود من جديد لموسم القتال المقبل. وفي كثير من الأحيان، يتحول المدبرون الإقليميون للعنف في بلدنا في هذا الوقت من العام إلى تبني مفهوم محادثات السلام. ومن ثم، تستمر نزعتهم الموسمية واستخدامهم التكتيكي للحرب والسلام، مما لا يترك مجالا تقريبا لبذل جهود حقيقية من أجل التوصل إلى السلام. ومع ذلك، فإننا نحث مرة أخرى مجمل جماعات حركة طالبان الأفغانية وأنصارها الأجانب على الدخول في محادثات سلام حقيقية مع حكومة أفغانستان. وفي هذا المسعى، فإننا ندرك أهمية الدور الذي تضطلع به البلدان المجاورة، ولا سيما باكستان، وغيرها من الشركاء الإقليميين.

وقد أحرزنا بعض التقدم صوب تنفيذ اتفاق السلام الموقع مع الحزب الإسلامي (قلب الدين) في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ووقف

أعمال العنف مع المحاربين السابقين في الجماعة صامد منذ قرابة ثلاثة أشهر. ويتطلب نزع سلاحهم وإعادة إدماجهم تخطيطا دقيقا. ويتيح الاتفاق فرصة لصياغة المستقبل معا، وليس لتبرير الماضي. ومن الضروري لنجاح الاتفاق أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهودا جماعية وحذرة على المستويين المحلي والدولي. وعلى أولئك الذين يريدون الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية الامتناع عن جميع الأنشطة المهينة والتي تؤدي إلى الانقسام وكراهية الأجانب. إن عفو الحكومة ليس مبررا لأنشطتها العنيفة في الماضي، ولا ينبغي إساءة استعماله أو استخدامه بطريقة خاطئة. وجدير بالذكر أن لشعب أفغانستان كامل الحق في التماس العدالة، وفقا لحقوقه الأساسية. ونتوقع أن يؤدي تنفيذ الاتفاق إلى تحسين الأمن وتعزيز الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية للشعب الأفغاني وأن يمثل سابقة جيدة في عملية السلام.

وفي الآونة الأخيرة، أبان الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله عن مستوى متجدد من توافق الآراء في عمل حكومة الوحدة الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين المفوضين الجدد في الهيئات الانتخابية، مما يشكل خطوة حاسمة إلى الأمام لتعزيز مصداقية وشفافية ونزاهة الانتخابات المقبلة. ونتوقع من المفوضية المستقلة للانتخابات إعلان تاريخ الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة في بلدنا في المستقبل القريب.

ولا تزال المحادثات جارية بشأن مواضيع أخرى لتعزيز الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية في بلدنا.

وقد حققت أفغانستان تقدما مطردا على طريق التعاون الاقتصادي من خلال الربط الإقليمي وتنفيذ مشاريع إنمائية ملموسة. ويجري إحياء الطرق التجارية التي يبلغ عمرها قرونا مما سيساعد على تنشيط الاقتصاد الإقليمي بفضل افتتاح خط السكك الحديدية بين تركمانستان وأفغانستان مؤخرا، في أعقاب وصول قطار شحن من الصين، وبناء سكك حديد إيران – أفغانستان، فضلا عن مشروع الممر الجوي للبضائع بين أفغانستان والهند. غير أن انعدام الأمن يشكل عقبة رئيسية أمام برنامجنا للإصلاح الاقتصادي وبناء الهياكل الأساسية.

وبيان حركة طالبان الأخير بشأن دعمها للمشاريع الإنمائية الرئيسية لا يستند إلى أساس حقيقي. وكما ذُكر، فإن انعدام الأمن الذي تتسبب فيه طالبان يقوض التنمية الاقتصادية في البلد ويشكل تحديا لمشاريع الربط الإقليمي. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أي قبل يومين فقط، استهدفت حركة طالبان خمس موظفات في مطار قندهار. تلك هي طبيعتهم الحقيقية. إن أي كلام عن الدعم لا يُعتبر مشروعا إلا عندما تصدقه الأفعال مثل الوقف الفوري للعنف والمشاركة الجادة في عملية السلام.

وقد انخفض معدل الإصابات بين المدنيين بشكل طفيف في أفغانستان، مقارنة بالسنوات السابقة. غير أن الإرهابيين لا يزالون يهاجمون الأهداف السهلة بلا رحمة، كما يتضح من ارتفاع نسبة الخسائر في الأرواح بين الأطفال في هذا العام. ويرمي استهداف التجمعات الدينية مؤخرا إلى تأجيج التوترات العرقية والطائفية في أوساط شعبنا. ولكن أود أن أؤكد مجددا على أن الأفغان متحدون في مواجهة هذه الاستراتيجيات الهادفة إلى شق الصف.

وتواصل حكومة أفغانستان، بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، العمل لتهيئة فرص متكافئة للمرأة، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد قمنا كذلك بتحسين ظروف العمل للنساء وتعزيز الإطار القانوني لتوفير الحماية المادية لهن. وفي هذا الصدد، فإن تنقيح قانون العقوبات مؤخرا هو من بين الإنجازات الأخرى التي تحققت في الآونة الأخيرة. ونحن عازمون بشدة على تقديم جميع منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة، بمن في ذلك من يشغلون أعلى المناصب الحكومية. ومن المهم أن يواصل أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي تعزيز استقلال السلطة القضائية الأفغانية من دون إضفاء صبغة سياسية أو عرقية على سير العدالة.

وقد شهدت أفغانستان، خلال الشهور العشرة الماضية، عودة ما يقرب من مليون من مواطنيها. وأدت الزيادة في نشاط الشرطة تجاههم والشكوك بشأن وضعهم في باكستان، بما في ذلك الخوف من الطرد، إلى طفرة هائلة في أعداد العائدين. وربما يؤدي ذلك الواقع، إلى جانب حالات التشرد الداخلي الناجم عن النزاع، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الصعبة بالفعل مع اقتراب فصل الشتاء. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم النداء العاجل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم مساعدة فورية لإنقاذ الحياة فيما نواصل العمل لإيجاد حل شامل.

وبدأنا، في الآونة الأخيرة، سلسلة مشاورات مع الوزارات التنفيذية المختصة ووكالات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتقديم حزم استجابة فورية خلال فصل الشتاء للمحتاجين من العائدين والمشردين داخليا. ونسعى، في السياق الأوسع، إلى إيجاد حلول عملية في الأجل الطويل لتلك المشاكل. وفي ذلك السياق، فإن تقديم مزيد من المساعدة من جانب المجتمع الدولي لا يزال أمرا ذا أهمية قصوى.

وتستمر جهودنا الرامية إلى كبح آفة المخدرات وكسر الحلقة التي تربطها بالإجرام. وأصدرت وزارة مكافحة المخدّرات، في تشرين الأول/أكتوبر، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ملخصا تنفيذيا للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦، أشار إلى حدوث زيادة في إنتاج الخشخاش. غير أن عمليات مكافحة المخدرات ما زالت مستمرة بلا هوادة حيث أمكن مؤخرا ضبط كميات غير مسبوقة من المخدرات. والأمر الواضح هو أن انعدام الأمن يهيئ أرضا خصبة لإنتاج المخدرات. ونرى أن الحل الناجع لمشكلة المخدرات يجب أن يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. وربما يثبت نظام للتحقق من زراعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها والطلب عليها أن أفغانستان لا تستفيد سوى أقل القليل من أرباح المخدرات.

لقد وصلنا إلى نهاية عام حافل، شهد تطورات رئيسية تشير إلى حدوث قفزة هائلة للأمام لأفغانستان. وبلغ توافق الآراء الإقليمي والدولي ذرى جديدة، كما يتبين من مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو ومؤتمر بروكسل والمؤتمر الوزاري لدول قلب آسيا واتخاذ الجمعية العامة بالإجماع للقرار ٩/٧١ بشأن أفغانستان. وأرست تلك الأحداث مجتمعة أساسا متينا لتعزيز تعاوننا الاستراتيجي في السنة الجديدة.

ويدرك المجلس والمجتمع الدولي جيدا أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا مستمرا لأمن جميع الشعوب والمجتمعات. ومع ذلك، فلنتطلع إلى العام المقبل بثقة جديدة والتزام بكفالة أن تصبح أفغانستان دولة مستقرة ومعتمدة على الذات. ويجب ألا ننسى أن شراكتنا المشتركة هي في الواقع استثمار استراتيجي من أجل نظام عالمي أكثر أمنا وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. ولتمكين مجلس الأمن الاستفادة من الوقت المتاح، أطلب من الأعضاء أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق وأشكرهم على تعاونهم.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، أود أن أدلي ببضع نقاط بصفتي الوطنية.

قبل ثلاثة أشهر، ناقش المجلس الحالة في أفغانستان (انظر S/PV.7771) واعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2016/14، لدعم البلد في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنمائية. فهل كان لذلك أثر إيجابي على الأرض؟ نعم، إلى حد ما.

أولا، أُحرز بعض التقدم المشجع في مكافحة الفساد وردع التهديد الإرهابي. ثانيا، خرج مؤتمر بروكسل، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، بتعهدات بدعم أفغانستان من أجل بناء الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثالثا، أصبح اتفاق

السلام الموقع مع أحد الفصائل المسلحة المعتدلة، الحزب الإسلامي (قلب الدين)، مساهمة مفيدة في عودة الأوضاع إلى طبيعتها وتحقيق المصالحة في الأراضي الواقعة تحت سيطرة تلك المجموعة. رابعا، تم تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مشاريع الاستثمار والبنية التحتية التي أرست الأساس لتحسين قدرات أفغانستان التجارية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. خامسا، ضوعفت جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات وإنتاجها، وبخاصة عن طريق تشجيع زراعة الزعفران كمحصول بديل عن الخشخاش.

ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله على الرغم من تلك التطورات. فالتنافس بين المسؤولين الأفغان رفيعي المستوى والتوترات السياسية بين السلطتين البرلمانية والتشريعية، فضلا عن تأجيل آخر للانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها، تؤثر جميعها تأثيرا مباشرا على قدرة البلد على أن يعزز بالقدر الكافي الحكم الرشيد وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. ونعتقد أن الوقت قد حان لأن يظهر جميع أصحاب المصلحة الأفغان وحدة حقيقية في جهودهم لتحقيق السلام المستدام والشامل والمصالحة الوطنية.

غير أن آفاق تلك المساعي لا تزال قاتمة. ويقوض رفض قادة طالبان الصريح والمتكرر للتفاوض محاولات فريق التنسيق الرباعي المعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية لتهيئة بيئة تفضي إلى عملية سلام. ونرى، في ذلك الصدد، ضرورة في أن يجد فريق التنسيق الرباعي أرضية مشتركة مع ممثلي الجناح المعتدل في طالبان.

وكثيرا ما استمعنا، في هذه القاعة، إلى بيانات تفيد بأن عملية المصالحة الوطنية يجب أن يقودها ويمسك بزمامها الأفغان. وفي الوقت نفسه، نشهد محاولات مستمرة من خلف ظهر حكومة أفغانستان للتفاوض مع طالبان، بل وحتى لمنح الإرهابيين ملاذا آمنا وتدريبهم وتزويدهم بمساعدات عسكرية.

وفي ضوء ذلك، فإن الدعوات إلى رفع جزاءات مجلس الأمن المفروضة على قيادة طالبان بوصفها حافزا لإعادتها إلى طاولة المفاوضات تبدو غير مقنعة على الأقل. وهذا أمر له دلالته، خاصة عندما تردد المنظمة الإرهابية نفسها صدى مطالب مماثلة.

ونرى أن من غير المقبول عدم إدراج الزعيم الجديد لحركة طالبان في قائمة جزاءات الأمم المتحدة على الرغم من مضي ستة أشهر على تعيينه. ونؤيد في ذلك الصدد الدعوة ذات الصلة التي وجّهها وفد أفغانستان لتوه. وترى أوكرانيا أن الجزاءات أداة فعالة في جهود إقناع الإرهابيين بالتخلي عن عدوانهم على الأمة الأفغانية ولأن يشاركوا بجدية في مفاوضات السلام. ويجب أن يشترط إسناد رفع أسمائهم من القائمة بتطابق أفعالهم مع أقوالهم فحسب. ويعني ذلك نزع سلاح الوحدات القتالية واستعادة السلام وعدم التدخل في عمل المؤسسات العامة. وينطبق الأمر نفسه على الحزب الإسلامي (قلب الدين).

وينبغي أن يركّز التعاون الإقليمي أيضا على إيجاد سبل لوقف تمويل حركة طالبان والجماعات الإرهابية الأخرى بصورة فعالة بواسطة قمع تجارة المخدرات. وفيما يتعلق بالأخيرة هذه، فإن ما يثير القلق آخر النتائج التي توصل إليها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والواردة في دراسته عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦.فبالرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمكافحة خطر المخدرات، زاد إجمالي مساحة زراعة خشخاش الأفيون بالتزامن مع انخفاض كبير في الأنشطة الرامية إلى القضاء عليه. ومما يثير القلق الشديد أيضا ما ورد في التقارير من أن المزارعين ما زالوا يواصلون مقاومة عمليات القمع هذه بواسطة الهجوم مباشرة على أفرقة المكافحة حتى داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وما تزال حماية المدنيين في أفغانستان تشكّل تحديا صعبا ومستمرا. وبالرغم من أن الحكومة قد أعلنت سياسة وطنية

للحد من الخسائر بين المدنيين، فما يزال عدد الضحايا غير المستهدفين مباشرة في ازدياد، خاصة بين النساء والأطفال. وتكمن الأسباب على وجه الخصوص في القصف والتفجيرات العشوائية التي تُعزى إلى كلا الطرفين في النزاع. ولا شك أن مكافحة التهديد الإرهابي تعدُّ أولوية قصوى، غير أنها بالكاد تعتبر انتصارا عندما يعادل عدد الإرهابيين المحيّدين عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم أثناء عمليات مكافحة الإرهاب هذه.

ونحث الحكومة الأفغانية على ضمان التحقيق الشامل في جميع مثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن توفير وسائل الانتصاف الملائمة للضحايا وأسرهم. ويكتسي تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن أيضا أهمية قصوى لضمان مستقبل مستقر للبلد عن طريق إنهاء العنف الجنساني والنهوض بالمرأة بوصفها شريكا كاملا وعلى قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، تتطلب أزمة التشرد المتدهورة في أفغانستان اهتماما عاجلا. ويجب على السلطات الأفغانية تلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا والعائدين إلى الوطن، بما في ذلك زيادة المساعدات الإنسانية على وجه السرعة وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية ودعم إعادة إدماجهم بصورة مستدامة.

ولا شك أن هناك العديد من العقبات التي تجعل من الصعب على أفغانستان أن تحل بمفردها معظم التحديات التي أشرت إليها. وعليه، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة التي يحتاج إليها ذلك البلد. وآمل في المستقبل أن تكون قائمة المشاكل التي ذكرتها اليوم أقصر بكثير في المناقشات المقبلة، خاصة وأن الحكومة الأفغانية قد تصدت لبعضها سلفا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما زلنا نتابع عن كثب الوضع الأمني في أفغانستان. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التدهور الأمني المفاجئ والمتزايد، خاصة في شمال البلد الذي ازداد فيه نشاط حركة طالبان مؤخرا. وأدى القضاء على زعيم حركة طالبان، الملا منصور، إلى تعزيز نفوذ المتشددين الرافضين للمصالحة، ما يؤدي إلى زيادة تفاقم الوضع الحالي في البلد. وتعدُّ الهجمات الأخيرة التي شنها المقاتلون على القاعدة العسكرية التابعة للولايات المتحدة في باغرام والقنصلية الألمانية في مزار الشريف أمثلة واضحة على ذلك.

وندعم سياسة الحكومة الأفغانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة في إحراز تقدم في عملية المفاوضات، بما في ذلك عن طريق اتباع نهج مرن لمسألة إمكانية تخفيف نظام جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المفروضة على حركة طالبان، ما لم يتعارض ذلك مع المصالح الوطنية لأفغانستان. وقد أحطنا علما بالتوقيع على اتفاق سلام من قبل حكومة أفغانستان وحزب حكمتيار وسيتوقف الكثير على كيفية تطبيقه عمليا. ويتمثل الهدف الرئيسي من عملية المصالحة الوطنية في إشراك حركة طالبان في هذه العملية، بيد أن ذلك الهدف لم يتحقق بعد و لم يتمكن فريق التنسيق الرباعي من إحداث طفرة في ذلك الاتجاه.

وللأسف، ما تزال المشاكل الأساسية التي ظلت تواجه الوحدات العسكرية الدولية المنشورة في البلد طوال السنوات الـ ١٥ الماضية دون حل. وينطبق ذلك الأمر على القوة الدولية للمساعدة الأمنية السابقة التابعة للناتو التي غادرت البلد، وكذلك على بعثة الدعم الوطيد الحالية. ونشدد على وجه الخصوص على أن بوسع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحدها أن تكفل تحقيق الاستقرار في الحالة العسكرية والسياسية في البلد. ولذلك السبب، فإننا نقدم لها الدعم المتعدد الأبعاد. وقدّمت لها وزارة الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي ١٠ ٠٠٠ بندقية رشاشة و ٢,١ مليون وحدة من الذخائر مجانا. ووافقت

روسيا على إعادة تصدير أربع مروحيات مسلحة من طراز Mi-25 إلى أفغانستان من الهند. وسيواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة في تشكيل جيش وقوة شرطة أفغانيين قادرين، فضلا عن مواصلة تدريب أفرادهما من قبل الوكالات الروسية.

ويشكل إنتاج المخدرات على نطاق واسع في أفغانستان تهديدا خطيرا لاستقرار أفغانستان نفسها، بل والمنطقة والعالم بوجه عام. وعلاوة على كونه أمرا شائنا بحد ذاته، يوفر إنتاج المخدرات دعما ماليا كبيرا للإرهاب. ونرى في ذلك الصدد، أن من الضروري مضاعفة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة تجارة المخدرات في أفغانستان. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الزيادة الحادة في محاصيل المخدرات، بما في ذلك في شمال البلد، علاوة على الزيادة الكبيرة في محصول الخشخاش هذا العام. ويكمن الخوف في أن النمو في إيرادات المخدرات قد يؤدي إلى زيادة أكبر في النشاط الإرهابي.

ولا يسعنا فهم المحاولات الرامية إلى التقليل من التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش في أفغانستان. ويتعارض ذلك مع التقييمات المختلفة، بما في ذلك تقييم منظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ بعض الوقت، ذكر قائد قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان، الجنرال نيكلسون، أن جماعة داعش الإرهابية كانت تنوي إنشاء خلافة إسلامية في أفغانستان، وأن الحركة الإسلامية في أوزبكستان قد انضمت إلي ذلك الهدف بقصد تشكيل ما يعرف باسم ولاية خراسان. ونتوقع أن ترد تلك المعلومات ويتم تقييمها على النحو الواجب في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك في التقارير ربع السنوية المرفوعة إلى الأمين العام. ووفقا لما قاله لنا ممثلو القيادة الأفغانية، فقد بلغ عدد مقاتلي داعش في بلدهم عدة آلاف. وهناك تقارير موثوقة أيضا عن وجود ارتباطات بين الحركة الإسلامية في أوزبكستان وحركة طالبان – خاصة في شمال البلد – وحركة عسكر طيبة. وهناك تقارير أيضا عن وجود معسكرات تدريب تابعة لتنظيم داعش وملاذات آمنة في أفغانستان يجري فيها تدريب المقاتلين من دول آسيا الوسطى وجمهورية شمال القوقاز الجبلية، في حين وصلت إليها ٧٠٠ أسرة إرهابية قادمة من سوريا. وتدفع حدة القتال في سوريا والعراق المتمردين إلى إيلاء اهتمام أكبر بأفغانستان بوصفها بلدا يمكن فيه العثور على ملجأ وإنشاء قاعدة جديدة لتوسيع نطاق نفوذهم في البلدان المجاورة.

وقد أخذتنا الحيرة إزاء البيان الذي أدلى به مؤخرا الجنرال نيكولسون فيما يتعلق بالدعم المزعوم الذي تقدمه لحركة طالبان، والذي من شأنه تقويض الجهود التي تبذلها واشنطن وحلف شمال الأطلسي وكابول في مجال مكافحة الإرهاب. وتشير مثل هذه البيانات إلى محاولة لإلقاء اللوم على الآخرين كما نقول في بلدي. ونذكر الحقائق التي تشير إلى أن بعض شركائنا لا يعترضون على التعاون مع الجماعات المتطرفة والإرهابية في أفغانستان. وندرك حالات عديدة تمت فيها إعادة نشر مقاتلي داعش في المقاطعات الشمالية من أفغانستان بواسطة مروحيات مجهولة. ويجب علينا التأكد من المسؤول عن ذلك ولماذا. وما تزال هناك الكثير من الأسئلة فيما يتعلق بشن هجوم كبير من قبل طالبان على المراكز الإدارية في مقاطعات باداخشان وهلمند وفراه. ونكرر القول مرة أخرى بأن روسيا لا تجري أي مفاوضات سرية من شأنها أن تقوض الأمن القومي لأفغانستان.

تقتصر اتصالاتنا مع ممثلي حركة طالبان على مهمة توفير الأمن للمواطنين الروس في أفغانستان وترمي إلى دفع طالبان نحو الانضمام إلى عملية المصالحة الوطنية، مع التأكد من أن يحافظ المسؤولون في كابل على دور قيادي.

وننظر بشكل إيجابي إلى أن المجتمع الدولي أكد من جديد التزامه بدعم أفغانستان في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تؤدي الحزمة المالية

الجديدة دوراً إيجابياً. وفي الوقت نفسه، نشير إلى تقديم عدد من الشروط إلى حكومة أفغانستان. وإذا لم تستوفَ تلك الشروط، فإن حجم المساعدة قد يتم تخفيضه. ونشير أيضاً إلى أن البلدان قد وصلت إلى فهم أفضل للسياق الإقليمي لتسوية النزاع الأفغاني، وهناك زيادة في عدد المنتديات الإقليمية التي تركز على هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم التأكد من أن الجهات الفاعلة الإقليمية تضطلع بالدور الرائد في عمل تلك المحافل.

وإننا مقتنعون بأن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان ينبغي أن تقدم من خلال الهياكل القائمة، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون. وكما هو معروف، حازت أفغانستان على مركز المراقب في المنظمة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، قدّمت أفغانستان طلباً رسمياً في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون في أوفا لتصبح عضواً كامل العضوية. في هذه المرحلة، وبغية جعل هذه العملية أكثر دينامية، نعتقد أنه سيكون من المستصوب استعادة فريق الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. ونرى أيضاً توقعات جيدة لتعزيز التعاون بين عمليتي مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة أفغانستان في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7771)، شجعنا التقدم الملحوظ على عدد من الجبهات. ولعل الأهم أن الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله يعملان معاً من أجل تعزيز تماسك حكومة الوحدة الوطنية. إن العملية التشاورية والشفافة لاختيار أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة، الذين أدوا اليمين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تدل على التزام كلا الزعيمين ببناء حكومة شاملة عرقياً على أساس الجدارة ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وعلى الرغم من تصاعد الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والمسؤولين الحكوميين والمدنيين، الذي أبرزته الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، فإننا نشيد بالحكومة الأفغانية لالتزامها المستمر بعملية سلام شاملة يقودها الأفغان. إن الاتفاق الذي وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي يرسي سابقة للحكومة في التفاوض على تسوية سياسية مع الجماعات المسلحة لمصلحة الأفغان.

ولا نزال نناشد حركة طالبان للدخول في مفاوضات مع الحكومة. ورسالتنا إلى حركة طالبان والجماعات المسلحة هي أنها لن تكون قادرة على حرف مسار مستقبل أفغانستان من خلال الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، نرحب بأن تلقي أسلحتها وتتفاوض على السلام وتختار الإسهام في مستقبل بلدها. وفي الوقت نفسه، فالالتزامات القوية التي قدمت في الآونة الأخيرة من جانب المجتمع الدولي مشجعة. إن ١٥,٢ بليون دولار من المساعدة الإنمائية التي تم التعهد بها حتى عام ٢٠٢٠ في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر تعدّ مثالاً هاماً. وفي مؤتمر بروكسل، أكد الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله على التزامهما بإنشاء حكومة فعّالة ومسؤولة ومستدامة من خلال تنفيذ إطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. ونحن نؤيدهما في هذه الجهود. بطبيعة الحال، لا تزال هناك تحديات صعبة.

ويساورنا القلق من أن الهجمات المستمرة من جانب حركة طالبان والمنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة الأخرى تقوض الأمن وتعوق التنمية التي تمس حاجة أفغانستان إليها. وكما شهدنا منذ بداية النزاع، فإن الغالبية العظمى من الضحايا في تلك الهجمات هم من المدنيين. في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سقوط ٥٦٢

٢ قتيلا وإصابة ٨٣٥ ٥ من المدنيين. وتلك إضافات مأساوية إلى حصيلة من الوفيات والمعاناة كان تجنبها ممكناً وهي تضم العديد من العاملين في الحكومة وأفراداً في قوات الأمن. ومنذ منتصف تموز/يوليه، شهدت أفغانستان ارتفاعاً حاداً في عدد اللاجئين الأفغان والمهاجرين الأفغان غير الحاملين لوثائق العائدين من باكستان. وحتى الآن، عاد ٠٠٠ ٣٧٢ أفغاني من باكستان وعاد ٠٠٠ ٦٦٢ أفغاني من غير الحاملين لوثائق من إيران وباكستان. ويواصل عدد الأشخاص المشردين داخلياً بسبب النزاع في أفغانستان أيضاً الارتفاع بصورة كبيرة. وما زلنا نشعر بالقلق من تلك الأعداد وإمكانية حصول حالات طوارئ إنسانية مع اقتراب فصل الشتاء.

وندرك أيضاً أن العودة إلى أفغانستان قد تزداد مرة أخرى في الربيع، الأمر الذي يمكن أن يرهق بالفعل نظام الاستجابة الإنسانية المنهك أصلاً. وبغية تفادي حالات الطوارئ الإنسانية، ينبغي أن تكون عودة اللاجئين والمهاجرين إلى أفغانستان طوعية وإنسانية تماشياً مع القانون الدولي الساري. وفي خضم هذه التحديات الواضحة، يمكن أن تُساعد بعض الخطوات المحددة أفغانستان على إحراز تقدم. تحتاج حكومة الوحدة الوطنية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الاختيار الواضحة والتشاورية والمتعددة الأعراق للوزراء وكبار المسؤولين. ويجب أن تبدي مبادرات مكافحة الفساد القدرة على مساءلة المسؤولين بغض النظر عن الرتبة، من أجل ضمان أن تستخدم موارد أفغانستان من أجل التنمية والأمن والخدمات العامة.

وبعد التقدم الواعد المحرز في تسمية اللجنة الانتخابية المستقلة، نتطلع إلى استكمال الإصلاحات الانتخابية الأساسية والانتخابات البرلمانية ذات المصداقية في الوقت المناسب. وإزاء تلك الخلفية، اضطلعت البعثة بدور حاسم في مساعدة أفغانستان على بناء مستقبلها. وفي الأشهر المقبلة، نشجع أيضاً بعثة الأمم المتحدة على إعداد المرأة الأفغانية للترشح لمناصب سياسية والعمل كقائدات مجتمعيات.

ونقطتي الأخيرة هي أن وفد بلدي يود أن يشكر السفير فان بوهيمن ووفد نيوزيلندا على القيادة المقتدرة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات في السنتين الماضيتين. نحن نرى أن تلك اللجنة أداة هامة، ليس للتصدي لتهديد طالبان وحسب، بل أيضاً من أجل تعزيز السلام والمصالحة في أفغانستان.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين وفد إسبانيا على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسفير جيرارد فان بوهيمن على إحاطاتهم الإعلامية.

تشيد الصين بالجهود الدؤوبة للحكومة الأفغانية للحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة الوطنية والنهوض بالتنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ينبغي لنا أن ندرك أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية جسيمة. إن الطريق إلى السلام والتنمية لا يزال طويلاً، والمهمة لا تزال شاقة. وتأمل الصين أن يواصل المجتمع الدولي تناول مسألة أفغانستان على سبيل الأولوية وأن يواصل تقديم الدعم والمعونة إلى أفغانستان.

يتضمن الجانب الأول من هذا الجهد تحسين الحالة الأمنية بشكل كبير في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم القوي لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وذلك لدعم قدرات أفغانستان المستقلة في الدفاع ومكافحة الإرهاب والتصدي بفعالية للإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونأمل أن تواصل

بقية المنطقة تعاونها مع أفغانستان في القطاع الأمني من أجل المشاركة في إقامة بيئة إقليمية آمنة.

ويشمل الجانب الثاني النهوض باطراد بعملية المصالحة الوطنية في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً لدعم عملية المصالحة الشاملة التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها ويدعم الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتسوية خلافاتها من خلال الحوار. وستواصل مجموعة التنسيق الرباعية، المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة، القيام بدور إيجابي في حفز تلك العملية.

ويشمل الجانب الثالث دعم تنمية أفغانستان استرشادا بمبادرات أفغانستان ذاتها. وتثني الصين على الحكومة الأفغانية لوضع إطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية. ويحدونا الأمل في أن يفي المجتمع الدولي بتعهداته بالمعونة ويوفر المساعدة المستهدفة تمشياً مع الاستراتيجية الإنمائية التي وضعتها حكومة أفغانستان واستناداً إلى الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.

ويشمل الجانب الرابع مساعدة أفغانستان على الاندماج في التعاون الاقتصادي الإقليمي. اتخذت الجمعية العامة في الآونة الأخيرة بالإجماع القرار ٩/٧١، بشأن الحالة في أفغانستان. ويشير هذا القرار إلى أهمية مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“– الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين – بالنسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفغانستان والتعاون الإقليمي. ويحدونا الأمل في أن تعمل البلدان المعنية معاً، على النحو المبين في القرار لتعزيز التعاون والترابط الاقتصادي الإقليمي ومساعدة أفغانستان على الانضمام إلى التيار القوي للتنمية الإقليمية.

وتشيد الصين بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتدعم الدور الإيجابي للبعثة في مساعدة أفغانستان في الحفاظ على أمنها الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين قدرات الحوكمة.

وسنواصل دعم عمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام ياماموتو. وما فتئت الصين تؤيد باستمرار عملية المصالحة، التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، فضلا عن بناء قدرات أفغانستان في القطاع الأمني لمكافحة الإرهاب والدور الإيجابي لمنظمة شنغهاي للتعاون في هذا المجال.

وتدعم الصين بشكل ثابت الاندماج الأفغاني في التعاون الإنمائي الإقليمي، وستعمل مع الحكومة الأفغانية على تنفيذ مذكرة التفاهم الصينية – الأفغانية بشأن مبادرة حزام واحد، طريق واحد وتعزيز تعاوننا في مجالات مثل الأعمال التجارية والتجارة والطاقة والهياكل الأساسية.

والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي ومواصلة سعينا الدؤوب لمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. والشكر موصول للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، والسفير فان بوهيمن، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية. كما أرحب بالممثل الدائم لأفغانستان، السيد سايكال، وأشكره على بيانه وعلى مشاركته اليوم.

إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم ذكرت عددا من التحديات الخطيرة التي تواجهها الحكومة الأفغانية. فتصاعد عدد الاشتباكات المسلحة، لتسجل مستوى قياسيا آخر منذ أن بدأت الأمم المتحدة تسجيل الحوادث في عام ٢٠٠٧، أمر مثير للقلق. ويؤكد على استمرار خطورة الحالة التقرير الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن حماية المدنيين، الذي سجل وقوع ٨ ٣٩٧ إصابة في صفوف المدنيين بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من هذا العام. وبالنظر إلى هذا العدد المرتفع، يساورنا بالغ القلق

إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا من الأطفال، الذي زاد بنسبة ١٥ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وبالمثل، فقد شهد هذا العام أيضا أكبر عدد من المشردين داخليا الجدد، ليبلغ مجموعهم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومرة أخرى، يمثل الأطفال – الذين يشكلون ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي – الفئة الأكثر تضررا على نحو غير متناسب. ونكرر دعوة جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها بكفالة سلامة وأمن ورفاه جميع السكان المدنيين في البلد، ولا سيما الأطفال، الذين هم أكثر الفئات ضعفا.

إن استمرار الهجمات المروعة، التي أعلنت طالبان المسؤولية عنها، يظل تحديا رئيسيا ومستمرا للحالة الأمنية في البلد. وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أفغانستان المشاركة في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إليه، في حين تقاومها العناصر المناوئة للحكومة. وتدين ماليزيا بشدة سلسلة الهجمات المروعة التي تتعمد استهداف المدنيين. كما ندين بشدة الهجمات الأخيرة على عمليات الأمم المتحدة وموظفيها في أفغانستان ونحث الحكومة على إجراء تحقيق شامل من أجل كفالة مساءلة الجناة.

وعلى الرغم من استمرار التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، فإننا نشيد باستمرار التزام الحكومة الأفغانية وقدرتها على الصمود في ظل هذه الظروف الصعبة. ونشعر بالتشجيع إزاء اتفاق السلام الأخير الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والحزب الإسلامي، ونعتقد أن هذا الاتفاق يمثل معلما حاسما في التزام الحكومة الثابت بتعزيز تحقيق السلام الدائم والمصالحة في البلد. ونأمل أن يسهم التنفيذ الناجح للاتفاق في بناء الثقة وتشجيع تعزيز المصالحة بين الحكومة والجماعات الأخرى في البلد. وحيث إنه قد تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الشعب الأفغاني، فإننا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لدعم قرارهم، بما في ذلك عن طريق النظر بشكل إيجابي في إمكانية رفع قيادات الحزب الإسلامي من قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، كما طلبت الحكومة الأفغانية.

ويعد تشجيع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضرورة أخرى بالغة الأهمية في تحقيق الرخاء والسلام والاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان. وفي هذا السياق، يشجعنا التقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن المبادرات المتعددة لتعزيز التعاون الوثيق بين أفغانستان والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها أفغانستان لتعميق المشاركة مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول، ولا سيما في مجالات التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة وتعزيز تنمية الهياكل الأساسية.

ونشعر بالتشجيع إزاء نتائج مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان، حيث تعهد المجتمع الدولي بتقديم مبلغ ١٥,٢ بليون دولار لدعم أولويات التنمية في أفغانستان على مدى السنوات الأربع المقبلة. وهذا دليل واضح على التزام المجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان في إحراز تقدم نحو الاعتماد على الذات وتحسين رفاه شعبها.

ولا تزال مكافحة المخدرات تشكل أحد التحديات الطويلة الأمد التي تواجهها الحكومة الأفغانية. وقد لاحظ المدير التنفيذي فيدوتوف في إحاطته الإعلامية أن منطقة زراعة خشخاش الأفيون قد ازدادت بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦، وإمكانية زيادة إنتاج الأفيون قد ارتفعت بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة مع العام السابق. والأمر الأكثر إيلاما أن جهود القضاء عليها قد انخفضت بنسبة ٩٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥. كل ذلك يشكل انتكاسة كبيرة للمكاسب الهامشية التي تحققت في مكافحة المخدرات في السنة الماضية. وحيث إن المخدرات لا تزال تشكل تحديات خطيرة أمام الحالة الأمنية والتنمية بوجه عام في أفغانستان، يجب وضع استراتيجية

شاملة وتنفيذها بالكامل للتصدي لجميع جوانب المخدرات غير المشروعة والاقتصاد الخاص بها. وفي هذا الصدد، نحن واثقون أن تكثيف الجهود وزيادة تعزيز التعاون بين الحكومة والشركاء الدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النجاح في التصدي لمسألة المخدرات غير المشروعة بطريقة شاملة.

وأخيرا، نود أن نشكر السفير فان بوهيمن على إحاطته الإعلامية بشأن مجمل أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وفريق الرصد التابع لها، وكذلك على قيادته الممتازة للجنة. ونرحب بمبادرة الرئيس وندعمها، فهي من شأنها أن تسهم قطعا في تعزيز العمل والتنسيق داخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسيد ياماموتو وكامل فريق البعثة لجهودهم التي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور هام والمساهمة في تحقيق تطلعات أفغانستان لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الدائم، مع الاحترام الكامل لمبدأ سيادة البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد ماليزيا مجددا على دعمها الثابت لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تضطلع بها حكومة أفغانستان في سياق احترام ديمقراطية البلد ودستوره، واللاعنف، واحترام حقوق الشعب الأفغاني بأسره.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، ياماموتو، فإن أفغانستان لن تقف وحدها. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر لنيوزيلندا على قيادتها لإحدى اللجان الهامة للغاية واضطلاعها بمهامها التي تكتسي أهمية بالغة بالنيابة عن المجلس.

لقد كان عام ٢٠١٦ عاما هاما بالنسبة لأفغانستان، فقد شهد مؤتمر قمة وارسو في تموز/يوليه ومؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر تعهد المجتمع الدولي بتقديم الدعم العسكري والمالي الذي ستحتاجه أفغانستان لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية الكبيرة في السنوات القادمة. كما نتعهد بدعم التزامات حكومة الوحدة الوطنية بالإصلاح الطموح.

الآن، وبعد أن أصبح لدى حكومة الوحدة الوطنية دليل واضح على دعمنا، نتطلع إلى عام ٢٠١٧، وإلى تنفيذ الإصلاحات التي تحتاجها أفغانستان من أجل مستقبل أكثر إشراقا. ووسط كل هذا، ستحظى حكومة أفغانستان وشعبها بدعم المملكة المتحدة. ولا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة يستخف بقدر الأشياء التي لا يزال يتعين القيام بها لكفالة أن تبقى أفغانستان على طريق تحقيق الاستقرار المستدام. وينبغي أن نركز على ثلاث نقاط محددة، هي: مكافحة المتطرفين؛ ومواصلة الجهود الإنمائية؛ وتشجيع التعاون الإقليمي.

أولا، بشأن مكافحة المتطرفين، من الواضح أن داعش ليست مجرد مشكلة ينبغي معالجتها في سورية والعراق وحدهما.

إن داعش خطر عالمي، وأفغانستان للأسف قد عانت من ذلك بشكل مباشر. وقبل أقل من شهر، قتلت داعش ٣٠ شخصا وخلفت ما يزيد عن ٧٠ إصابة في شوارع كابل.

وتتسبب حركة طالبان في تفاقم الحالة الأمنية، بوصفها جماعة مسلحة أخرى في البلد الذي كان له أكثر من نصيبه العادل. وفي الأسبوع الماضي، أوقفت الحركة طالبا في السنة الرابعة في جامعة كابل للعلوم التطبيقية بينما كان يقود سيارته في طريقه إلى منزل أسرته. وقد شنقوه على الملأ في مكان عام، مما جعل الناس تتذكر أحلك الأيام التي عاشوها في ظل

سيطرة طالبان. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، قُتلت خمس من موظفات الأمن وهن في طريقهن إلى العمل في قندهار. وهذه أعمال قتل عبثية، تظهر أن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وبعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي أمامهما طريق طويل وصعب.

ومن جانبنا، فإننا في المملكة المتحدة نعمل بشكل وثيق مع الحكومة الأفغانية في سعيها إلى التغلب على إرث النزاع في البلد. وبحكم رئاستنا لأكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني بالنيابة عن التحالف، فإننا نشعر بفخر للمساعدة في تدريب الجيل القادم من القادة العسكريين. وإذ نسعى إلى المساعدة على كفالة الأمن في الشوارع، ندرك أيضا أنه يجب توفير الأمن أيضا للأفغان في منازلهم. والحقيقة المحزنة هي إن ذلك ليس واقعا بالنسبة للكثير من الأفغانيات. ولذلك، تعهد وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون بتقديم الدعم للقضاء على العنف ضد المرأة عندما تحدث مع السيد عبد الله في الآونة الأخيرة.

ثانيا، لن يدم الأمن طويلاً إن لم نوفر أساسا للتنمية للشعب الأفغاني. ولذلك، نرحب بالإطار الوطني الطموح للسلام والتنمية في أفغانستان الذي أعدته الحكومة. وستكون المملكة المتحدة شريكا طويل الأجل في تحقيق ذلك الإطار. وأنا فخور بدعمنا حتى الآن لـ ٧,٢ مليون طفل، من كابل إلى قندهار، والذين يذهبون إلى المدارس بفضل دعم المملكة المتحدة. وأكثر من ثلاثة ملايين منهم من الفتيات. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى الاقتداء بذلك والاستثمار في مستقبل أفغانستان من خلال التنمية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن تواصل أفغانستان وشركاؤها تعزيز العلاقات الإقليمية على المستويين السياسي والتقني. وحكومة الوحدة الوطنية ترسم مسارا نحو الاستقرار. وإذا كان نريد لها النجاح، يجب أن تواصل الدول المجاورة لأفغانستان وشركاؤها تمكينها وأن يعملوا معا خطوة بخطوة. ونرحب بمؤتمر القمة الأخير لدول قلب آسيا، والذي عزز المصالح المشتركة بين أفغانستان وجيرانها. وتعزيز التعاون في أنحاء المنطقة من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية والتغلب على الحواجز التي تعرقل التجارة واغتنام فرص التنمية الاقتصادية المفيدة لجميع الأطراف يصب في مصلحة المنطقة بأسرها.

وفي الختام، كان عام ٢٠١٦ عاما شهد إحراز تقدم وتحديات في أفغانستان. وإذ يوشك العام على الانتهاء، نتطلع إلى عام أكثر سلاما ورخاء – عام يشهد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين توفير خدمات الصحة والتعليم والمياه، عام يشهد تحسن حياة الأفغان العاديين. وكل ذلك سيتطلب الإرادة السياسية المستمرة للحكومة والدعم الفعال والمنسق من جانبنا جميعا. وفي ذلك المسعى، ستضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجلس بدور حيوي داعم.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم على المعلومات المستكملة الشاملة عن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إسهام إسبانيا بصفتها قائمة على الصياغة في مناقشاتنا بشأن أفغانستان على مدى العامين الماضيين. وستحاول اليابان تقديم مساهمة مفيدة بصفتها قائمة على الصياغة، اعتبارا من كانون الثاني/يناير، عن طريق التماس طائفة واسعة من الآراء من زملائنا في المجلس ومن أفغانستان وبلدان المنطقة والجهات المانحة والمجتمع المدني.

لقد شهدنا مؤتمرين دوليين حاسمين بشأن أفغانستان في هذا العام. وخلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في تموز/يوليه، أكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني بشأن المسائل الأمنية من خلال تقديم الدعم المالي إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠٢٠ وإبقاء بعثة الدعم الوطيد بعد عام ٢٠١٦. وخلال

مؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر، تعهد المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدات إلى أفغانستان لفترة السنوات الأربع القادمة على أساس مبدأ المساءلة المتبادلة. ونأمل بإخلاص أن تحقق أفغانستان قريبا الاعتماد على الذات حتى لا تحتاج الجهات المانحة للإعلان عن تعهدات لسنوات متعددة.

ونحث حكومة الوحدة الوطنية على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ التزاماتها بشأن الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادلة. وأود الإشارة إلى أن دور مجلس الأمن ليس الإشراف على التقدم المحرز في تنفيذ الإطار. وما نستطيع أن نفعله هو رصد جهود الإصلاح المستمرة في أفغانستان ومبادراتها الرامية إلى مكافحة انتشار التطرف، وتقييم ما إذا كانت تسهم في السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي للمجلس أن يبقى متحدا في دعم أفغانستان وهي تسعى إلى التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها.

وللأسف، يكشف الأمين العام في أحدث تقرير له عن أفغانستان (S/2016/1049) عن حقائق قاسية. وقد شوهدت بعض التحسينات فيما يتعلق بالتطورات السياسية والأمنية. ويمكن رؤية جانب إيجابي في الاجتماعات المتكررة بين الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، فضلا عن تراجع المطالبات الجماهيرية بحل حكومة الوحدة الوطنية. وقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو لتحديد ما يمكن أن يفعله المجلس لمواصلة دعم أفغانستان وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وتذكرنا الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنه يلزم إيجاد حلول شاملة لأفغانستان. وتتعاون اليابان مع المكتب في مكافحة المخدرات، ويشجعنا نهجه البرنامجي المتكامل في معالجة المخدرات من مختلف الزوايا. إن أفغانستان في جوهرها دولة زراعية. ونقدم الدعم لتمكين أفغانستان من مكافحة الفقر ليس بزراعة الخشخاش، ولكن بإحياء القطاع الزراعي المشروع. ونتوخى قيام تعاون إقليمي، تسمح فيه زيادة الإنتاجية الزراعية لأفغانستان لها بتصدير المنتجات إلى البلدان المجاورة وأن تصبح مركزا بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي. وذلك النهج مستمد من روح مؤتمر قلب آسيا الذي عقد مؤخرا.

إن أفغانستان تملك إمكانية الاعتماد على الذات، الأمر الذي يجعل حالتها الأمنية المتردية مثيرة للأسف بقدر أكبر. وتعرقل البيئة غير المستقرة فرص التنمية، بينما نرى علامات خطيرة على تنامي التطرف. وتقدم اليابان ١٣٠ مليون دولار في صورة مساعدات أمنية كل عام، ولكن زيادة قدرة القوات الأفغانية لا تتوقف على الدعم الدولي فحسب، بل أيضا على تعزيز الحوكمة من جانب حكومة الوحدة الوطنية، وذلك استنادا إلى أساس من التنمية الاقتصادية. وقبل كل ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن عملية للسلام والمصالحة يقودها الأفغان هي العامل الحاسم في التوصل إلى حل مستدام للنزاع

والبلدان العديدة التي شاركت في مؤتمر بروكسل تتوق إلى رؤية تقدم ملموس في التنمية. وكذلك يتوق المجلس إلى رؤية تقدم ملموس في مجال الأمن. ويجب على المجتمع الدولي وحكومة الوحدة الوطنية ترجمة التزاماتهما إلى عمل من أجل تحقيق تلك النتائج الملموسة. وإذا أمكن تعزيز الأمن، فإنه سيوفر أساسا حيويا للتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية. وستعمل اليابان لتعميق الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة وستسعى إلى إحراز تقدم في المجلس مستقبلا.

السيدة شواجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نيوزيلندا أيضا تشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على تفانيه في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما في ظل بيئة العمل الصعبة هذه.

شهدت أفغانستان في عام ٢٠١٦ نصيبها من التقلبات. وكما سمعنا في هذا الصباح، كثفت حركة طالبان هجماتها

خلال السنة المنقضية حيث وصل عدد الاشتباكات المسلحة إلى مستويات قياسية. وكانت تكلفة تجاوز هذه العاصفة باهظة. وواجه الاقتصاد الأفغاني تحديات عصيبة في عام ٢٠١٦، بما في ذلك حدوث انخفاض كبير في الاستثمار.

وهناك زيادة حادة في عدد المشردين داخليا جراء حالة انعدام الأمن القائمة، وزيادة كبيرة في أعداد العائدين من باكستان مما يفرض ضغوطاً إضافية على الوضع الإنساني الصعب بالفعل.

وقد صادف أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الثانية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. والجهود التي بذلت خلال الأشهر القليلة الماضية لتقديم قيادة أكثر اتحاداً كانت موضع ترحيب، ولكن الانقسامات داخل الحكومة لا تزال واضحة، ويدلل على ذلك إقالة البرلمان سبعة من الوزراء مؤخراً.

كما أن إبرام اتفاق سلام مع الحزب الإسلامي يمثل خطوة إيجابية، وإن كانت متواضعة، نحو السلام والمصالحة على المدى الطويل. غير أن آفاق محادثات السلام مع طالبان تبدو قاتمة في المدى القريب.

على صعيد أكثر إيجابية، نرحب بإعادة التزام المجتمع الدولي بدعم أفغانستان لسنوات أربع إضافية، وذلك في اجتماع قمة حلف شمال الأطلسي في وارسو ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. ووقفت نيوزيلندا مع الآخرين تدليلاً على الالتزام الثابت تجاه شعب أفغانستان. فعلنا ذلك من دون تردد. فثمن الفشل سيكون باهظاً.

والتاريخ يبين لنا أن الدعم الدولي مهما بلغ حجمه لا يمكن أن يحقق وحده السلام والأمن في أفغانستان. وكما أكد وزيرنا في المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7771)، فإن مستقبل أفغانستان يكمن في أيدي حكومتها وشعبها. ووجود حكومة وحدة وطنية موحدة وفعالة – حكومة تضع مصالح الشعب في المقام الأول – سيكون أمراً أساسياً للنجاح.

ونحن ندرك حجم وتعقد التحديات التي تواجهها الحكومة، وفي مقدمتها التصدي لتمرد طالبان الذي يزداد جرأة. وحالة انعدام الأمن الناجمة عن الهجوم المستمر تقوض التقدم في جميع المجالات. وتفيدنا التجربة أن السلام والمصالحة مع طالبان يحتاج إلى اتباع نهج متعدد الجوانب. ولقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية دور حيوي في مواجهة تلك التحديات.

وخارج ساحة المعركة، لا بد من تقييد قدرة طالبان على شن الحرب. وهناك حاجة ملحة لمعالجة تدفق المخدرات والتمويل والأفراد على حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن التمويل من التعدين غير المشروع.

نحتاج أيضاً إلى رؤية جهود متضافرة حسنة النية يبذلها الآخرون في المنطقة لوقف تدفق التمويل والأسلحة والأفراد إلى طالبان ودعم إنشاء عملية سلام قابلة للاستمرار. وبصفة خاصة، لا بد من معالجة تدني الثقة بدرجة كبيرة بين أفغانستان وباكستان. فهذه التوترات يتردد صداها في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، حيث يسمح صنع القرار التوافقي بالمماطلة ذات الدوافع السياسية لمنع اتخاذ أبسط الإجراءات الضرورية.

لقد تم عرقلة تجميد الأصول لمنع استخدامها لتمويل تمرد طالبان. وحتى الاقتراحات الداعية إلى عقد اجتماعات مع دول المنطقة كان مصيرها الرفض. وأحبط هذا السلوك، مراراً وتكراراً، إجراءات عملية كان من شأنها أن تدعم جهود السلام والمصالحة على أرض الواقع. كما أنه يقوض مصداقية لجنة ١٩٨٨ وفعاليتها، وهو ما ينعكس على المجلس نفسه. ونحث جميع الأطراف على بذل جهود متضافرة لإعادة بناء الثقة. فالبديل سيكون فادح الثمن للغاية بالنسبة للجميع.

إن التحديات التي تواجهها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل كثيرة ومضنية،

ولكنها لن تضطر إلى المضي على هذا المسار وحدها، وكثيرون من أكدوا لأفغانستان ذلك صباح هذا اليوم. ومن جانبها، ستظل نيوزيلندا شريكاً لأفغانستان في عام ٢٠١٧ وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أحيط المجلس علماً، بناء على الأنباء التي وردت إلينا، بأن سفير الاتحاد الروسي لدى تركيا، السيد أندريه كارلوف، قد أُطلق عليه الرصاص، وأنه أصيب بجروح خطيرة وجاري نقله إلى مستشفى في أنقرة. وليس لدينا مزيد من التفاصيل في هذه المرحلة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، لإعلامنا عن ذلك الحادث المروع.

بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد تاداميتشي ياماموتو والسيد يوري فيدوتوف والسفير فان بوهيمن والسفير سايكال.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد سنتين من قيام حكومة الوحدة الوطنية، من الأهمية أن نؤكد أن تقدماً قد أحرز. فقد اعتمد إطار وطني للسلام والتنمية أفغانستان؛ ووضعت خارطة طريق تحدد السياسات العامة ذات الأولوية للسنوات المقبلة؛ وحوارنا الهادف إلى وقف الهجرة نحو أوروبا قد أسفر عن توقيع اتفاق. ولا بد من الترحيب بهذه الجهود، كما حدث مؤخراً في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. وفرنسا تؤكد مجدداً دعمها الكامل للحكومة الأفغانية وتشجعها على مواصلة جهودها من أجل التنمية وتحقيق الاستقرار في البلاد.

وقد أحرزت القوات الأفغانية تقدماً كبيراً أيضاً. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالتزامها وبسالتها. ومع ذلك، فإن التدهور المستمر في الوضع الأمني مقلق للغاية. وإلى جانب المواجهات شبه اليومية، فإن الهجمات الجديدة التي تشنها طالبان والدولة الإسلامية في خراسان – أو فلنقل داعش، تؤكد هشاشة الوضع منذ مناقشتنا السابقة في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7771). والتدهور الأخير في الأوضاع الإنسانية، مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من باكستان وإيران، يضع الحكومة الأفغانية في موقف صعب. وفي هذا السياق، فإن الأولوية الأولى لأفغانستان أن تكون لديها حكومة قوية وموحدة. والوحدة الوطنية هذه هي الشرط الأساسي للتعامل بفعالية مع المسائل الأمنية والاقتصادية والإنمائية.

وكما قال السيد ياماموتو قبل لحظات، فإن النزاع لا يمنع أفغانستان من تحقيق قدراتها الاقتصادية فحسب، بل إنه ينطوي أيضاً على تضحيات بشرية جسيمة، خاصة بالنسبة للأطفال. ولذلك، كان من الملح أن تستأنف المناقشات بشأن عملية للسلام يقودها الشعب الأفغاني ولمصلحته. وفرنسا تدعو جميع الأطراف، ولا سيما القوى الإقليمية، إلى استخدام نفوذها للتأكد من أن انتهاء الأعمال القتالية واستئناف مفاوضات السلام أصبح واقعاً ملموساً. وعلينا مسؤولية جماعية لتقديم دعم فعال من أجل تحقيق الاستقرار في أفغانستان والإسهام في إحلال السلام الدائم في البلد، جنباً إلى جنب مع كل الأطراف الفاعلة الأفغانية التي أبدت التزاماً جاداً.

وأود أن أغتنم فرصة وجود المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معنا هنا للنظر في مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات. هذا الموضوع، كما لا يخفى على الأعضاء، يقلق فرنسا بشكل كبير. وكما قال السيد فيدوتوف في وقت سابق، فإن الاتجار بالمخدرات يغذي الاقتصاد غير المشروع والفساد وتمرد حركة طالبان، كما أنه يهدد صحة أعداد غفيرة من الأفغان. ويشير التقرير الذي أعده المكتب بالاشتراك مع حكومة أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر إلى تطورات ملحوظة ومقلقة ذكرها السيد فيدوتوف في بيانه. وكما قال متكلمون آخرون قبلي، فإن فرنسا تشعر بالقلق إزاء

الزيادة في إنتاج الأفيون بنسبة بلغت ٤٣ في المائة والانخفاض الكبير في جهود الاستئصال من المناطق التي يزرع فيها خشخاش الأفيون. هناك تحديات جمة في تلك المناطق، سواء فيما يتعلق بالوضع الأمني أو تعبئة الموارد الهامة التي تتطلبها تلك الجهود. لذلك، تثني فرنسا على المساعدة الفنية التي يقدمها المكتب وتشجع السلطات الأفغانية على تكثيف جهودها من أجل الحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها.

إن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لا يزال أكثر أهمية من أي وقت مضى لمرافقة أفغانستان في السعي إلى مزيد من السلام والاستقرار.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم بلدي الكامل للحكومة الأفغانية وللأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة لدعم جهودها. كما أود أن أشيد بجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة على العمل الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية وعلى عمله، والسيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية. كما نتوجه بالشكر إلى السفير فان بوهيمن، ممثل نيوزيلندا، على عمله في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

بما أن هذه هي مشاركتنا الأخيرة في المجلس في جلسة تتناول مسألة أفغانستان، نود أن نعرب عن دعمنا لحكومة أفغانستان في سعيها لتحقيق الوحدة والسلام والرخاء في البلد نظراً لصعوبة الحالة السياسية والأمنية الراهنة. لقد تضررت جهود إحياء محادثات السلام مع متمرّدي حركة طالبان بسبب أعمال العنف ضد الحكومة وضد المدنيين. علاوة على ذلك، نرحب باتفاق السلام الموقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي الذي انضم الآن إلى عملية المصالحة الوطنية. ونأمل أن تشجع تلك الخطوة الهامة القوى السياسية الأخرى على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والوحدة.

وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة جزاءات القرار ١٩٨٨، بشأن حركة طالبان والكيانات المرتبطة بها، أن تنظر في إمكانية شطب اسم الحزب الإسلامي من القائمة لأن زعيمه الرئيسي قد رفض تماما أي صلات بالإرهاب وقرر أن يتعاون مع الحكومة بغية المضي قدما في بناء السلام في سياق الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة الأفغانية وتلك الجماعة. ونأمل في أن يبرز توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة للمضي قدما في هذا الاتجاه.

علاوة على ذلك، وفي سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم جهود السلام والمصالحة في أفغانستان، نرحب بنتائج مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان وإعادة تأكيده مساعدة ذلك البلد على صعيد التنمية والمساعدة المالية.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان غير مستقرة بسبب الاشتباكات المسلحة التي تخوضها حركة طالبان وغيرها من الجهات العنيفة من غير الدول ضد قوات الأمن الأفغانية. وقد كان لذلك أثر سلبي على السكان المدنيين، الذين يفرون نجاة بحياتهم من مناطق النزاع المسلح. ونحن نشعر بالقلق إزاء الزيادة بنسبة ٢٢ في المائة في الاشتباكات المسلحة مقارنة بالعام الماضي. وهذا هو أعلى معدل في السنوات الأخيرة. ويساورنا القلق أيضا إزاء الخسائر المدنية الناجمة عن القصف الجوي من قبل التحالف الدولي. وقد ساءت الحالة الأمنية في البلد بسبب حملة الهجمات التي تشنها حركة طالبان منذ أيلول/سبتمبر، والتي تشكل تحديا كبيرا للقوات المسلحة الأفغانية.

لذلك، فإن دوامة العنف جعلت المدنيين الضحايا الرئيسيين لهذه الاشتباكات المسلحة. وهذا ما تؤكده الإحصاءات

الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التي تفيد بتضرر ٠٠٠ ٨ شخص، وهو رقم يشمل القتلى والجرحى، فضلا عن الفتيات والفتيان الأفغان الذين عانوا من صدمات نتيجة التعامل معهم كأهداف عسكرية. وسقط نحو ٧٠٠ قتيل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالعام الماضي، ناهيك عن الحقيقة الأخطر المتمثلة في أن الجهات من غير الدول تواصل تجنيد العديد من هؤلاء الأطفال للقتال في صفوفها في انتهاك صارخ للمعاهدات الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأطفال. وعلى الرغم من تلك الحقيقة المروعة، فإننا نشيد بالعمل الذي تضطلع به الحكومة الأفغانية الرامي إلى زيادة عدد وحدات حماية الطفل.

وفي سياق التعاون الإقليمي، نشجع السلطات الأفغانية على الاستمرار في المحادثات مع حكومة باكستان من أجل تعزيز الثقة لما فيه مصلحة كلا الشعبين ولتكوين جبهة موحدة للإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبالمثل، نرحب بتعزيز العلاقات الثنائية بين أفغانستان والهند وإيران والصين، من بين بلدان أخرى. ولهذه العملية دور رئيسي في دعم أفغانستان في إيجاد حلول لتحدياتها السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية المعقدة. ويحدونا الأمل في أن تصبح أفغانستان في القريب العاجل عضواً مكتمل العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي خطوة ستكون لصالح الجهود المبذولة في المكافحة الفعالة للإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى التي تواجه بلدان المنطقة.

وعلى صعيد تمكين المرأة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نرحب بتسليط الضوء على عمل السلطات الأفغانية لتعزيز الإطار القانوني ضد التحرش بالنساء في مكان العمل والتقدم الجاري المحرز في مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن. وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات في مجال تعزيز حقوق المرأة، ما زلنا نرى أعمال عنف ضد هذه الفئة الضعيفة مثلما حدث في مطار قندهار في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عندما قتل مسلحون خمس نساء يعملن في مبنى المطار بعد أن تلقين في الماضي تهديدات بالقتل لأنهن يردن ممارسة حقهن في العمل. ونحن ندين هذا الحادث بشدة ونرى أنه ينبغي معاقبة مرتكبيه .

إنّ تهريب المخدرات لا يزال يمثل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في أفغانستان. وتستخدم حركة طالبان المتمردة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لتمويل أنشطتها الإرهابية. وكما نرى في تقرير الأمين العام (S/2016/1049)، حدثت زيادة في إنتاج الخشخاش وانخفاض في معدل إبادة المحصول. وهذا أمر مقلق للغاية بسبب القتال الضاري، لا سيما في مقاطعة هلمند. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالجهود المشتركة التي تبذلها أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتشكيل جبهة مشتركة ضد هذا التحدي في إطار التعاون الإقليمي. ونؤكد مجددا أنّ المكافحة الفعالة للمخدرات تستلزم تعاوناً دولياً، بما في ذلك من البلدان المجاورة وبلدان المقصد، في إطار المسؤولية المشتركة لمنع هذه الآفة ومكافحتها والقضاء عليها.

وبما أن فترة عضويتنا في مجلس الأمن ستنتهي خلال بضعة أيام فقط، نود أن نقرّ بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في بناء السلام والاستقرار في البلد. وبلا شك، تؤدي البعثة دوراً حاسما في دعم مبادرات السلطات الأفغانية للتصدي للتحديات التي تواجه البلد ودعم الدولة ومؤسساتها السياسية.

وفي الختام، نود أن نشجع حكومة أفغانستان على تكثيف جهودها، جنبا إلى جنب مع الدعم البناء للمجتمع الدولي، لبدء عملية سياسية واسعة النطاق وشاملة للجميع تؤدي إلى السلام الدائم ولضمان زيادة سيطرة الدولة على كل أراضيها وممارستها لسيادة أكبر على مواردها لصالح شعبها.

السيد مصطفى (مصر): أضم صوتي إلى صوت من سبقوني في الإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية القيمة التي استمعنا إليها في بداية الجلسة، حيث جاء عددها وتنوعها بشكل لم نألفه مؤخرا في تناول هذا البند، ليتيح عرضا للأوجه المختلفة للحالة في أفغانستان.

وتتقدم مصر بالتهنئة للحكومة الأفغانية على الجهد الكبير الذي قامت به من أجل إعداد خطة إطار السلام والتنمية الوطنية في أفغانستان، والذي جاء عرضه والترحيب الذي حظي عليه من جانب المجتمع الدولي عاملا أساسيا في إنجاح مؤتمر بروكسل الوزاري حول أفغانستان الذي عقد في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشيد أيضا بتعهد المجتمع الدولي بضمان استمرار الدعم السياسي والمالي لأفغانستان. وما تم الإعلان عنه خلال المؤتمر من النية في تقديم ١٥,٢ بليون دولار خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٢٠.

ونحث المجتمع الدولي على تنفيذ تلك التعهدات لمساندة خطة الإصلاح الطموحة التي أعدتها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية. وفي سياق متصل، نهنئ كذلك شعب وحكومة أفغانستان على التطور الإيجابي للتوصل إلى اتفاق السلام الموقع في نهاية أيلول/سبتمبر الماضي مع الحزب الإسلامي (فصيل قلب الدين حكمتيار)، آملين أن يكون مقدمة ونموذجا يتم البناء عليه مع الفصائل الأفغانية الأخرى نحو إقرار السلام في جميع ربوع أفغانستان.

يظل الإرهاب هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه أفغانستان، وتمثل جهود الحكومة الأفغانية في مواجهته، والدعم الدولي الذي تحصل عليه لهذا الغرض، السبيل إلى القضاء عليه مثلما هو الحال في التعامل مع تلك الظاهرة العالمية في مختلف مناطق العالم. واستمرار وامتداد تنظيم داعش، ولاية خراسان في أفغانستان، كما عكسته الحوادث الإرهابية الأخيرة في البلد، يشكل الخطر الرئيسي الذي يجب مواجهته بلا هوادة ومن خلال تضافر جهود المجتمع الدولي.

ومن جانب آخر، تمثل تجارة المخدرات في أفغانستان الخطر الموازي لتحدي الإرهاب، بل ويأتي تفاقم المشكلة، كما يعكسها تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ليمثل ردة في جهود المواجهة، والأرقام الواردة في التقرير تمثل مؤشرا على تزايد إسهام تجارة المخدرات في تمويل الأنشطة غير المشروعة، وعلى رأسها تمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، وعليه، يجب تشجيع جهود التعاون على المستويين الدولي والإقليمي لمواجهة تجارة المخدرات. وفي هذا السياق، نثمن انعقاد الاجتماع الوزاري لدول وسط آسيا حول تجارة المخدرات في أفغانستان الذي استضافته طاجيكستان مؤخرا.

يعد تدهور الأوضاع الإنسانية في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية بصفة خاصة تحديا إضافيا تواجهه أفغانستان، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لتقديم الدعم اللازم للحكومة الأفغانية لمواكبة هذا التحدي. ويعكس تقرير الأمين العام (S/2016/1049) فداحة تلك الأوضاع.

لدى مصر علاقات صداقة قوية مع الشعب والحكومة في أفغانستان، وهي دوما على استعداد لدعم جهود تحقيق الاستقرار في جميع أرجاء البلد، ومساندة جهود الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وإحلال الأمن، ومساعيها لتحقيق التنمية والارتقاء بأحوال الشعب الأفغاني. وتقوم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بالتنسيق مع مختلف الجهات المصرية بتلبية الاحتياجات الأفغانية، حيث تمثل برامج التدريب في المجالات الاستراتيجية لقوات الجيش والشرطة نموذجا ناجحا لهذا التعاون يلبي احتياجا هاما لدى الجانب الأفغاني توفره الخبرة المصرية في هذه المجالات، وقد أثمر هذا التعاون عن تدريب ١٥٦٧ ضابط شرطة أفغاني خلال

السنوات الأخيرة، كما قدمت مصر مساعدات إنسانية بقيمة مليون جنيه مصري خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى عدد من المنح والدورات التدريبية للدبلوماسيين والقضاة والممرضين والعاملين في مجال الصحة، فضلا عن المنح التي يقدمها الأزهر الشريف لنحو ٥٠٠ طالب أفغاني ومواصلة البعثة الأزهرية في كابل دورها في تعريف المجتمع الأفغاني بالتعاليم الوسطية للدين الإسلامي. كما أن مصر على استعداد للاستجابة لطلب الحكومة الأفغانية للتعاون في مجالات أخرى لبناء القدرات، خاصة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة.

في الختام، نؤكد مجدداً دعم مصر وتضامنها الكامل مع الحكومة الأفغانية في جهودها نحو تحقيق السلام والاستقرار، ونؤكد على وحدة الهدف الذي يجمعنا كلنا في مواجهة آفة الإرهاب، وفي هذا السياق، نتوجه بخالص التقدير والشكر للسيد سفير نيوزيلندا على قيادته الحكيمة والفعالة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام. وأود أيضا أن أشكر سفير نيوزيلندا، السيد جيرارد فان بوهيمن، وكامل فريقه على جهودهما المتميزة على رأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

بينما يتركز اهتمام المجلس على حالات خطيرة للغاية في أجزاء أخرى من العالم، يأتي تقرير الأمين العام (S/2016/1049) بشأن أفغانستان ليذكرنا بالتحديات السياسية والأمنية والإنسانية الكبيرة التي لا يزال يواجهها ذلك البلد، على الرغم من التقدم المحرز، لا سيما من قبل الحكومة الأفغانية. وكجزء من هذا التقدم، أريد أن أثني على جهود المسؤولين الأفغان في تعزيز الحوار السياسي والوحدة الوطنية والسلم والاستقرار في البلد. وقد أدى ذلك التقدم إلى تخفيف التوتر على الجبهة السياسية نسبياً، كما يدل على ذلك توقيع اتفاق السلام في ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة والحزب الإسلامي (فصيل قلب الدين حكمتيار). وينبغي تشجيع هذا الزخم نحو الحوار الذي يمكن أن يقربنا من هدفنا الرئيسي المتمثل في خفض عدد الجماعات المسلحة التي تشكل تهديدا مستمرا لأفغانستان.

لكن على الصعيد الأمني، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فالعصابات المسلحة والجماعات الإرهابية تواصل تهديد السكان وشن الهجمات. وفيما يتعلق بحركة طالبان، لم تتحقق أي نتائج ملموسة حتى الآن، للأسف. وهي في الواقع قد واصلت هجماتها، بل وصعدت منها، من خلال تنفيذها عدة هجمات في أجزاء مختلفة من البلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نلاحظ أن وتيرة الهجمات غير المتماثلة، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف، قد تزايدت جنبا إلى جنب مع ما تجلبه من مآس. لذلك، يحث وفدي على بذل كل جهد ممكن لإقناع حركة طالبان بضرورة الدخول في حوار غير مشروط مع الحكومة الأفغانية.

وفيما يتعلق بالأمن، ينبغي لنا أن نرحب بالقوة المتنامية لقوات الأمن الأفغانية. ولا بد أيضا من الثناء على مشاركة القوات الدولية في دعم الجيش الأفغاني في معركته ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

والحالة الأمنية التي وصفتها آنفاً والتحديات المستمرة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات ما زالت عواقبها وخيمة على المدنيين وعلى احترام حقوق الإنسان. والدليل على ذلك، وفقا للتقرير، ذلك الثمن الباهظ الذي يدفعه الضحايا من المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، وخصوصا خلال الغارات الجوية على حركة طالبان في مدينة قندوز.

في مجال حقوق الإنسان، وبينما نرحب بالقانون الذي سنته الحكومة لحماية المرأة من التحرش، نود أن نشاطر وزارة

شؤون المرأة القلق بشأن العقبات المستمرة التي تواجهها المرأة في المشاركة والتقدم في مؤسسات الدولة.

وإننا ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة مراعاة صوت المرأة التي، كما يؤكد التقرير، تضطلع بدور حاسم في تعزيز بناء مجتمع سلمي وفي التصدي للأيديولوجيات المتطرفة، وكذلك في منع التطرف العنيف.

ويثني وفد بلدي كذلك على الفريق العامل الذي أنشأته المجالس المعنية بتجنب الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من وطأتها ونود أن تراعي قواعد الاشتباك بقدر أكبر حماية حياة المدنيين الأبرياء وسلامتهم البدنية. وكذلك أود أن أعرب تأييدي للأمين العام في دعوته رسميا إلى حماية العدد المتزايد من الأشخاص المشردين. ومما لا شك فيه أن نوعية حياتهم تتوقف على إيجاد السكن الدائم وتخصيص الأراضي وتقديم دعم كبير.

وكما رأينا، فإن الحكومة الأفغانية تواصل الانخراط في مسار للتنمية السياسية والاقتصادية البناءة والحكم الرشيد بالرغم من الصعوبات التي يواجهها البلد في سبيل تحقيق السلام والتنمية. وأود، في هذه المرحلة، أن أوجه نداء رسميا إلى بلدان المنطقة وإلى المجتمع الدولي ككل والمستثمرين من القطاع الخاص لتكثيف جهودهم وزيادة دعمهم لحكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا أن نقر، في ذلك الصدد، بأن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي وفي مؤتمر بروكسل توفر فرصا للشروع في إصلاحات حاسمة، ولا سيما في الحد من الفقر وإقامة الحكم الرشيد وإرساء سيادة القانون وإجراء الانتخابات.

ويجب الثناء على الطفرة في التضامن الدولي الناتجة عن مؤتمر بروكسل، الذي أدى إلى تعهدات من قبل مختلف الشركاء بمبلغ قدره حوالي ١٥,٢ بليون دولار للمساهمة في أولويات البلد الإنمائية حتى عام ٢٠٢٠. ويجب أن يتبع هذه التعهدات المحمودة دفع الأموال حتى تتمكن أفغانستان من طي صفحة هذا الفصل المظلم من تاريخها التليد والمجيد نهائيا.

وفي الختام، أؤكد من جديد دعم السنغال للسيد ياماموتو ولكامل البعثة ونشيد بحكومة أفغانستان على جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في البلد.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، وللمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما إننا ممتنون للسفير جيرارد فان بوهيمن، ممثل نيوزيلندا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ونثني على عمله الممتاز في توجيه اللجنة خلال السنتين الماضيتين.

من الأمثلة على ترجمة الإرادة السياسية والالتزام الملموس تجاه أفغانستان إلى مبادرات من قبل المجتمع الدولي لدعم أفغانستان والتي يتوقع أن تعزز تحقيق الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه وجهود الإصلاح التي يجسدها الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية، الالتزامات بالمساعدة الأمنية والإنمائية لفترة السنوات الأربع القادمة التي قدمها المجتمع الدولي إلى البلد وحكومته خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في تموز/يوليه ٢٠١٦ ومؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والذي قُدمت خلاله تعهدات بمساعدة البلد في التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهها والمؤتمر الوزاري الأخير لعملية قلب آسيا – اسطنبول الذي اتخذ موقفا قويا ضد الإرهاب.

غير أن استمرار التوترات السياسية والأعداد المتزايدة من الحوادث الأمنية وارتفاع أعداد المشردين داخليا واللاجئين العائدين والبيئة الاقتصادية القاسية وتعثر عملية السلام تمثل بعض العناصر الرئيسية التي يصورها الأمين العام في تقريره (S/2016/1049). وتكشف دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦ عن زيادة كبيرة في مناطق زراعة خشخاش الأفيون وتزايد مطرد في إنتاج الأفيون وانخفاض في جهود القضاء عليه بسبب قيود التمويل والحالة الأمنية.

وحتى في ضوء اعتماد البلد الكبير على اقتصاد المخدرات ودوره في تأجيج الفساد وفي تمويل المتمردين والإرهابيين، فإنه لترجمة توافق آراء المجتمع الدولي إلى إجراءات، ينبغي تكثيف المساعدة لجهود القضاء على الأفيون ولإيجاد بدائل لزراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون، وذلك من خلال تنويع اقتصاد البلد. ونرحب بوضع خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، وهو أمر يؤكد رغبة الحكومة الأفغانية وتصميمها على مكافحة إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة والاتجار بها والحد من الطلب عليها.

وفي سياق آخر، على الرغم من الصعوبات الهائلة، فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها اقتصاديا مشجعة للغاية. ومن الأمثلة على تلك التدابير إقامة مناسبات يوم عالمي مفتوح في جميع أنحاء البلد، أكدت فيها المرأة الأفغانية على دورها في تعزيز بناء مجتمع سلمي، بما في ذلك في منع التطرف العنيف، والحاجة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأطر القانونية التي تحمي حقوق المرأة، ولا سيما من العنف.

وللأسف، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل على طريق تحقيق السلام. وقد أحطنا علما على نحو جيد باتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي، على أمل أن ينفذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا بغية الحد من العنف وتعزيز المصالحة، فيما تواصل حركة طالبان الانخراط في موجة من العنف ولم يحرز أي تقدم في البحث عن تسوية سلمية. وفي ذلك الصدد، نشارك الممثل الخاص دعوته طالبان إلى تبني الحوار والانخراط في عملية سياسية من دون شروط، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق السلام في البلد.

وتعزيز التعاون الإقليمي أمر أساسي لتحقيق التقدم في البحث عن السلام. ويؤسفنا أن العلاقات بين أفغانستان وباكستان لا تزال متوترة، ونأمل أن يسير الحوار على نحو إيجابي وأن يؤتي ثماره، نظرا لأهمية العلاقات بين البلدين من أجل السلام والتنمية في المنطقة. ونثني على الالتزام المتجدد بالتعاون الثلاثي بين أفغانستان وإيران والهند، وتعميق مشاركة دول الخليج في السعي لتحقيق السلام وتطوير الهياكل الأساسية والأمن مع دول آسيا الوسطى.

وختاما، نعرب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي تعمل في تلك البيئة الصعبة، ونشكرها على مساهمتها في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. كما نكرر الإعراب عن تضامننا مع حكومة وشعب أفغانستان وهما يواجهان تحديات هائلة. ونتشاطر تماما الرأي القائل بأنه ينبغي أن تكون أولوية البلد الرئيسية تنشيط عمليتي السلام والمصالحة، وأنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة التزامه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في ضوء إعلانكم، السيد الرئيس، أود أن أعرب في البداية عن تضامني مع وفد الاتحاد الروسي في مواجهة الهجوم الذي تعرض له السفير الروسي في أنقرة، والذي سقط ضحية للامعقول والتعصب.

وأعرب عن الامتنان لمقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية القيمة والنيرة والتي تكمل بعضها بعضا والتي وصفت الواقع الصعب الذي يواجه أفغانستان اليوم. ونكرر الإعراب مرة أخرى، من خلال الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، عن امتناننا لجميع موظفي الأمم المتحدة مع التأكيد على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للوفاء بولايتها وللذين

يعملون في إيصال المعونة الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد والذين يواصلون، على الرغم من أنهم يعملون في ظروف شاقة للغاية ويقعون ضحايا لاعتداءات متكررة، تقديم قدر من الإغاثة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها بشدة.

ونرحب ونشيد بالعمل الذي أنجزته نيوزيلندا خلال العامين الماضيين بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونتمنى كل النجاح لليابان التي ستتولى المنصب نفسه في كانون الثاني/يناير.

وتكرر أوروغواي دعوتها إلى الحكومة الأفغانية، وتحث سلطاتها على مواصلة السير على طريق تحقيق السلام الدائم. وأرحب في ذلك الصدد بالأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة لتحقيق السلام الذي طالما تطلّع إليه الشعب الأفغاني. ويمثّل اتفاق السلام الموقّع مؤخرا بين الحكومة والمجلس الأعلى للسلام مع الحزب الإسلامي في ٢٢ أيلول/سبتمبر خطوة هامة إلى الأمام، ويدل على جهود الحكومة الرامية إلى بدء الحوار. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الخطوة نموذجا يحتذى بوصفه وسيلة نحو الحوار وإجراء محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان لتهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام.

وما تزال أفغانستان تواجه عددا من التحديات في السعي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والوفاء باحتياجات شعبها. ومع ذلك، ترحب أوروغواي بالجهود التي تبذلها الحكومة للتغلب على العقبات القائمة. ونشجعها في هذا الصدد على مواصلة العمل من أجل المصالحة وإبداء القيادة اللازمة للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يكفل الاستقرار على المدى القصير وفي الأجلين المتوسط والطويل معا، فضلا عن تمكين أفغانستان من مواصلة الإصلاحات اللازمة لإعادة بناء البلد في أجواء من السلام والأمن والتنمية.

وفي مؤتمر بروكسل الأخير بشأن أفغانستان، تعهدت الحكومة بالتزامات عن طريق برنامج للإصلاح، وتعهد المجتمع الدولي أيضا بتوفير الدعم السياسي والمالي اللازم للتصدي للأولويات الإنمائية للبلد حتى عام ٢٠٢٠. وما زال الواجب الأساسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة إلى حكومة الوحدة الوطنية في امتثال صارم لمبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين. ويكتسي دعم بلدان المنطقة في تحقيق النمو الاقتصادي والتغلب على المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفغانستان أهمية بالغة أيضا.

ويساورنا الشعور ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد، حيث تشير آخر التقارير إلى أن هناك ٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، أي بزيادة تبلغ نحو ١٣ في المائة عما كان عليه الحال في العام الماضي. وهناك أيضا الارتفاع السريع في عدد المشردين داخليا حديثا نتيجة لاحتدام القتال، وتضاف إليها الزيادة في عدد اللاجئين الأفغان الذين لا يحملون وثائق من القادمين من باكستان – ويزيد عددهم على ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، ومحدودية الموارد في عدد من القطاعات، لا سيما قطاع الصحة، وهناك أيضا القيود المفروضة على الحصول على المعونة، ويعني نقص الإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات الحالية أن هناك حاجة ماسة إلى تقديم المعونة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يتم التغلب على هذه العقبات على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع. وتؤكد أوروغواي مجددا أن تقييد إيصال المساعدات الإنسانية يشكّل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان حماية المدنيين ولا سيما النساء والأطفال. وعليه، ترى أوروغواي أن من الواجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو في ذلك السياق إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية الجرحى والمرضى والمرافق الطبية والموظفين الطبيين المتخذ في أيار/مايو الماضي.

ونود أيضا أن نشير هنا إلى الدور الرئيسي للمرأة الأفغانية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قال الممثل الخاص في مناقشتنا السابقة

بشأن هذه المسألة مقتبسا ما ذكره الرئيس غني ”تشكّل الإناث ملامح وجه الفقر الأفغاني“ (S/PV.7771، صفحة ٣).

ونشدد على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة. وبالمثل، فإن دور المرأة في عملية السلام وفي المجتمع الأفغاني هام للغاية. وبالتالي، نحث حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها الموجهة نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها النشطة في عملية السلام. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2016/1049) فإنه يتعين ترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال، بما في ذلك مواصلة العمل الملموس والتمويل الوطني لتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأطر القانونية والسياسية ذات الصلة بحماية حقوق المرأة، وخصوصا حمايتها من العنف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إسبانيا.

تتشاطر إسبانيا الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون، وتؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

ونرحب بدعم الشعب الأفغاني وحكومة الوحدة الوطنية وجهودها المبذولة لأجل تعزيز الاستقرار والديمقراطية والأمن وحقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونثني على الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن العمل الممتاز الذي تؤديه الأمم المتحدة في أفغانستان. ونتشاطر الشعور بالارتياح للتقدم الكبير المحرز في أفغانستان خلال العقد الماضي، مع التسليم بأنه لا يزال هشا. ونتشاطر العزم أيضا على مواصلة العمل معا على توطيده. ونشارك الآخرين أيضا دعوة السلطات الأفغانية إلى مواصلة دعم عملية الإصلاح، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق النساء والأطفال.

ونتشاطر الشعور بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البلد وتزايد عدد ضحايا النزاع بين المدنيين. ونتشاطر بطبيعة الحال الشعور بالغضب العميق والمشترك بين الجميع على استمرار الإرهاب والتطرف العنيف.

لقد اتحدت صفوف المجتمع الدولي هنا، كما هو الأمر في حالات نادرة، في دعمه لأفغانستان على النحو الذي تم تأكيده مرة أخرى في مؤتمر بروكسل الذي عقد بالاشتراك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، وكذلك في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في وارسو، وكلاهما عقد خلال هذه السنة الماضية.

وأود أن أسلّط الضوء هنا على ثلاث مسائل.

أولا، أود أن أشير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح السفير فان بوهيمن، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وتؤيد إسبانيا جميع الجهود الرامية إلى ضمان عملية سلام تملكها وتتولى قيادتها أفغانستان باعتبارها السبيل الوحيد إلى وضع حد نهائي للنزاع. ونحن على ثقة من أن الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الأفغانية مع الحزب الإسلامي سيحقق النتائج المرجوة وأنه سيتبع ذلك إبرام اتفاقات جديدة من أجل السلام.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في أفغانستان، والذي تشارك في رئاسته إسبانيا والمملكة المتحدة. وأرحب في هذا الصدد بالتزام الممثل الخاص وفريقه في البعثة، وأكرر الإعراب عن امتناننا للعمل الذي بدأته حكومة أفغانستان

فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة. ونشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بضمان حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك في عملية السلام وعملية المصالحة بطريقة ملموسة حاسمة ملموسة ولا رجعة فيها.

ثالثا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، بيّن الأمين العام والممثل الخاص الأهمية المتزايدة لهذه المسألة في المستقبل القريب. فالحالة ما تزال مثيرة للقلق الشديد، ليس بسبب زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا فحسب، بل أيضا لأن الوضع قد ازداد سوءا بسبب الديناميات الجديدة للنزاع ونظرا إلى عدد الأفغان العائدين، خاصة وأن الكثيرين منهم لا يحملون الوثائق المطلوبة ويعانون من الضعف الشديد. ونناشد حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والبلدان في المنطقة إعطاء الأولوية للحالة هذه في الأشهر المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن مناقشة اليوم هي الأخيرة التي ستشارك فيها إسبانيا بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

تشرف بلدي بالاضطلاع بالمسؤوليات الهامة للقائم على الصياغة في المجلس فيما يتعلق بأفغانستان. وقد كان هذا الدور مُرضياً من ناحيتين. بوصفنا بلداً صديقاً لأفغانستان، تمكنا من الإبقاء على التزامنا بطريقة فريدة من خلال تنسيق عمل المجلس في تعزيز السلام والأمن داخل أفغانستان. وبصفتنا عضواً نشيطاً وملتزماً في مجلس الأمن، حاولنا الإسهام في صون وحدة المجلس في دعمه لأفغانستان. وأشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الطيبة التي قالها عن بلدي. وأريد أن أؤكد له أن أفغانستان، في ظل الظروف المختلفة بعد ١ كانون الثاني/يناير، ستظل صديقاً وشريكاً وحليفاً لإسبانيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ولهذه الغاية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الأضواء الوامضة على محيط ميكروفونات لحث المتكلمين على إنهاء ملاحظاتهم. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع نصوصها مكتوبة أو نشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أعرب عن أحر التعازي لوفد الاتحاد الروسي في الهجوم الشنيع الذي أودى بحياة السفير الروسي في أنقرة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد إيطاليا أيضاً البيان الذي سيدلي به ممثل مملكة هولندا كجزء من تعاوننا في إطار اقتسامنا لفترة السنتين المقبلة كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

وأود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى فرصة مخاطبة المجلس بشأن الحالة في أفغانستان. ونقدر الإحاطة الإعلامية للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، ونعرب عن ارتياحنا الهائل للعمل الذي قام به وفد نيوزيلندا بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

إن النتائج الناجحة لمؤتمر قمة وارسو ومؤتمر بروكسل هي شاهد على الشراكة الدائمة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. وسنستمر معاً في جهودنا المشتركة الرامية إلى تهيئة بيئة تتيح

للشعب الأفغاني أن يتطلع إلى مستقبل من السلام والازدهار الاقتصادي والاعتماد على الذات.

إن شراكتنا ضرورية تحديداً لأن أفغانستان ما زالت تواجه تحديات هائلة، أولاً وقبل كل شيء على الساحة الأمنية. منذ المناقشة السابقة (انظر S/PV.7771)، واصلت القوات الأفغانية مواجهة هجمة عنيدة من طائفة واسعة من الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي واجهتها بقدر كبير من الشجاعة والبسالة. وتواصل إيطاليا دعمها في هذا المجال بصفتها دولة إطارية في بعثة الدعم الوطيد، وهي توفر التدريب والمشورة والمساعدة الحاسمة بحيث يمكن لقوات الأمن الأفغانية أن تواصل إحراز تقدم كبير في قدرتها على التصدي لتلك التهديدات.

ولكن الحالة لا تزال هشة، ونشير مع القلق إلى أن العنف لا يزال يحصد أكبر حصيلة من الأبرياء والفئات الأشد ضعفاً. ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين عند مستويات قياسية، كما أود أن أوجه انتباه المجلس إلى التقارير التي تفيد، وفقاً لمصادر عديدة، بأن النزاع أدى إلى إغلاق ما يصل إلى ١٠٠٠ مدرسة.

تتطلب محنة المشردين داخلياً والتدهور العام للظروف الإنسانية اهتمامنا المستمر. إن الزيادة الهائلة في تدفق العائدين من البلدان المجاورة هذا العام تمثّل تحدياً خاصاً، وإيطاليا فخورة بدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتبرع قدره مليون يورو من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخلياً والعائدين.

وعلى أفغانستان أن تكمل الآن ذلك الدعم المقدم من المجتمع الدولي بالتزام ثابت بالاضطلاع بخطة الإصلاح، تمشياً مع توقعات الجهات المانحة والشعب الأفغاني ومبدأ المساءلة المتبادلة، الذي أعيد تأكيده في بروكسل.

وسيتطلب هذا الجهد وحدة ثابتة في الهدف داخل الحكومة. يمثل تعيين المفوضين في هيئات إدارة الانتخابات في الآونة الأخيرة خطوة إيجابية في هذا الصدد، والتي نأمل أن تتبعها إجراءات أخرى، مثل جدول زمني انتخابي متفق عليه.

ويجب أيضاً أن تكون مكافحة الفساد أولوية قصوى، ويجب أن يتلو بسرعة افتتاح مركز العدالة لمناهضة الفساد مؤخراً تحقيقات ومقاضاة فعالة في القضايا، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات ذات الصلة.

إن الالتزام المتجدد في بروكسل بحقوق المرأة وتمكينها في المجتمع أمر مهم أيضاً. وفي حين أن التحسينات التي أدخلت في السنوات الـ ١٥ هامة، يجب عمل المزيد. ولننظر، على سبيل المثال، في حقيقة أن معدلات الأمية في صفوف النساء لا تزال مرتفعة بصورة غير مقبولة، لا سيما في المناطق الريفية.

كما نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الهام الذي قام به فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وهو يواصل مساعدة الحكومة الأفغانية في التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ونؤيد استنتاجاته الأخيرة ونرحب بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان حتى الآن، في حين نشجع في الوقت ذاته الجهود الأكثر تركيزاً حيثما لا تزال هناك فجوات، مثل المشاركة الفعالة للمرأة في القطاع الأمني. إن السبيل الوحيد لأفغانستان كي تحقق السلام والرخاء الكاملين هو في أن تصبح المرأة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية.

وينطبق المفهوم نفسه بالمثل على السلام والمصالحة، حيث يجب أن تقوم المرأة بدور بارز. وتؤيد إيطاليا جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، ونشجع مشاركة جميع الجهات الفاعلة التي يمكنها المشاركة بشكل إيجابي في هذا المجال.

إن إشراك الشركاء الإقليميين عامل رئيسي، ونواصل تشجيع جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء إطار من الحوار والتعاون بين أفغانستان وجيرانها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يسلط الأمين العام في تقريره (S/2016/1049) الضوء على بعض التطورات المشجعة. وترحب ألمانيا باتفاق السلام مع الحزب الإسلامي (قلب الدين)، الذي يعطينا أملاً جديداً في أن إحلال السلام الدائم ممكن في أفغانستان. وأود أن أثني على حكومة الوحدة الوطنية لإبقاء أبوابها مفتوحة أمام مفاوضات السلام مع حركة طالبان. وتظلّ عملية السلام والمصالحة السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان والمنطقة. وندعو جميع الأطراف الأفغانية إلى اغتنام الفرصة والانضمام إلى محادثات السلام.

وعلاوة على ذلك، تشجعنا عملية التعيين الشفافة في لجنة الانتخابات المستقلة. كانت تلك خطوة هامة نحو إجراء انتخابات مبكرة للبرلمان ومجالس المقاطعات. وسيكون من المهم للغاية أن تعمل الحكومة بعزم ووحدة في الهدف في تنفيذ الإصلاحات الانتخابية الضرورية.

وقد أحطنا علماً أيضاً، مع التقدير، بأن مركز العدالة الجنائية لمناهضة الفساد بدأ العمل وتلقى أولى قضاياه وعقد أولى محاكماته. إن التقدم الملموس في مجال مكافحة الفساد أمر أساسي للتنمية الاقتصادية، ونحن نشجع بقوة الحكومة الأفغانية على الاستمرار في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون. يجب القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب. ولهذا الغرض، دعونا إلى إجراء تحقيق رسمي نزيه وشفاف فيما يتعلق بالادعاءات الأخيرة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان من جانب نائب الرئيس.

ولا تزال الحالة الأمنية هي التحدي الرئيسي في أفغانستان. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن عدد الاشتباكات المسلحة قد ارتفع بنسبة ٢٢ في المائة. ولا يزال عدد الإصابات في صفوف المدنيين مرتفعاً جداً، وقد زاد عدد الإصابات في صفوف الأطفال بنسبة ١٥ في المائة أخرى. لقد تولت ألمانيا مؤخراً رئاسة فريق الأصدقاء المحلي المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة. وسنواصل زيادة الوعي بشأن معاناة الفئات الأكثر ضعفاً من الضحايا.

كما أن الحالة الأمنية الصعبة هي أيضاً أحد أسباب تراجع جهود القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ٩٠ في المائة مقارنة مع العام الماضي. إن إنتاج المواد المخدرة غير المشروعة والاتجار بها يؤثران سلباً على المنطقة بأسرها، فضلاً عن تأثيرهما على أوروبا، ولهما أيضاً أثراً متزايداً على صحة المجتمع الأفغاني. ونشجع الحكومة بقوة على تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون بصورة أكثر حسماً.

إن الحالة الأمنية المتقلبة في أجزاء كبيرة من البلد تعوق النمو الاقتصادي وتشكل تحدياً آخر لاستيعاب اللاجئين العائدين. وكما أفادت التقارير، شرد داخلياً ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ من الأفغان، وعاد أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأفغان إلى أفغانستان من البلدان المجاورة في غضون هذه السنة. وأود أن أثني على البلدان المضيفة منذ وقت طويل، مثل باكستان وإيران، على المساعدة التي قدمتها للاجئين الأفغان. كما أشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على دعمهما للاجئين العائدين. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى كفالة أن تتم عودة اللاجئين بطريقة كريمة وأن تأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية لأفغانستان. سيكون استقرار الحالة الأمنية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل ضرورياً من أجل تفادي أزمة إنسانية محتملة. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم جهود الحكومة الأفغانية نحو إعادة الإدماج المستدام للاجئين العائدين وهي تشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذا المسعى.

إن أفغانستان تمثل أكبر مشاركة منفردة من جانب ألمانيا في بلد أجنبي من الناحيتين المدنية والعسكرية. وقد تعهدنا في مؤتمر بروكسل بدعم الحكومة الأفغانية بموارد مالية كبيرة. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان بالتعاون الوثيق مع الحكومة وشركائنا الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تعازينا القلبية للوفد الروسي فيما حدث من إطلاق الرصاص على السفير في أنقرة.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/1049)، والممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية. ونقدر تصميم القادة الأفغان على العمل معا من أجل معالجة خلافاتهم بروح من التعاون. ونتفق مع الأمين العام على أن وجود حكومة أفغانية متحدة أمر أساسي كيما يتصدى البلد بفعالية لما يواجهه من تحديات متعددة.

ولا يزال الاضطراب السياسي المستمر في أفغانستان، إلى جانب الحالة الاقتصادية والأمنية غير المستقرة، مصدر قلق للمجتمع الدولي. وفي بروكسل، جددنا التزامنا جماعياً بدعم أفغانستان في جهودها لتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة. وستواصل باكستان دعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا الصدد. وكان الالتزام بتقديم ٥٠٠ مليون دولار الذي أعلناه في بروكسل تعبيرا عن عزمنا الثابت على عدم التخلي عن أفغانستان مطلقا. ومشاركتنا في المؤتمر الوزاري – قلب آسيا، المعقود في أمريتسار، رغم مشاكل التصعيد على خط الفصل وخط الحدود المعمول به، تقف دليلا على التزامنا الثابت بتحقيق السلام الدائم في أفغانستان والمنطقة. والدعم الخارجي على أهميته البالغة ليس بديلا عن الاستقرار السياسي الداخلي. ونجاح الحكومة الأفغانية في تنفيذ الإصلاحات والنهوض بالسلام والمصالحة يتوقف على ذلك.

وتحاول قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الصمود بشجاعة، ولكن الحالة الأمنية لا تزال مستمرة في التدهور. ووجود أعداد كبيرة من جماعات ومنظمات الإرهاب والعنف والتطرف في المناطق غير الخاضعة لسيطرة لحكومة يمثل تحديا مستمرا أمام تحقيق الاستقرار الطويل الأجل لأفغانستان وجيرانها. والحالة الأمنية في أفغانستان معقدة. وأسباب الزيادة الأخيرة في العنف موجودة داخل أفغانستان، وليس خارجها. ونحتاج إلى إجراء تقييم موضوعي للجهود الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية المتدهورة. وأؤكد مجددا التزام باكستان الثابت بمكافحة الإرهاب والقضاء على كل أنواع الشبكات الإرهابية. ونرفض الادعاء بدون أدلة بأن حركة طالبان قد أعادت تنظيم نفسها في باكستان خلال فصل الشتاء. فالملاذات الإرهابية قد انتقلت في الواقع إلى أفغانستان، نتيجة لعملية ”ضرب العضْب“ الناجحة لمكافحة الإرهاب، التي اعترف المجتمع الدولي بنتائجها على نطاق واسع. ومع ذلك، وكما أكدت باكستان دائما، فإن الإدارة القوية للحدود أمر أساسي في مكافحة التنقل عبر الحدود. ونحن لا نفهم السبب وراء مقاومة تفعيل تلك الآلية المطلوبة بشدة. فمن المخاتلة أن يُقترح وجود آلية إقليمية في حين أن كابل غير راغبة حتى في العمل بشكل ثنائي معنا بشأن المسألة.

وعملية السلام والمصالحة لم تسفر عن نتائج بعد، ونحن نتفهم الإحباط الذي أصاب الأفغان جراء ذلك. ولكن ليس سبب ذلك الافتقار إلى بذل الجهود من جانبنا. فما فتئنا نبذل جهودنا بكل صدق وإخلاص، ولكن ليس يوسعنا إلا التيسير. وعلى الأطراف الأفغانية أن تعي أن استخدام الوسائل العسكرية لا يمكن أن يحقق السلام، وأن المصالحة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم. ويجب توجيه كل جهودنا نحو تحقيق تسوية عن طريق التفاوض السياسي

من خلال عملية سلام بقيادة وملكية أفغانية. ونعتقد أن على جميع أعضاء مجموعة التنسيق الرباعية أن يضاعفوا جهودهم لبلوغ ذلك الهدف. ويجب تجنب الجهود التي تقوض تحقيق السلام والمصالحة. ولا يزال تنفيذ النهج المتفق عليها بإخلاص، والمحافظة على الثقة بين الشركاء، أمراً أساسيا لتعزيز السلام والمصالحة. وقد وقعت الحكومة الأفغانية اتفاق سلام مع الحزب الإسلامي، وتنفيذه يمكن أن يمثل نموذجا للمحادثات مع المجموعات الأخرى.

وعلى الرغم من الخطاب السلبي، ستبقى باكستان ملتزمة بتيسير عبور البضائع إلى أفغانستان غير الساحلية عبر أراضيها. ونرى أنه يجب أن يعمل الجانبان معا من أجل تمديد اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان وتحسينه. وفي هذا السياق، أود التأكيد مجدداً على أن الحل السلمي للنزاعات العالقة سيزيد من تعزيز آفاق الترابط والتعاون على الصعيد الإقليمي.

وعلى مدى أربعة عقود تقريبا، نستضيف ملايين اللاجئين الأفغان في باكستان. ولا نزال ملتزمين بمساعدتهم على العودة إلى وطنهم بشرف وكرامة. ونحن منخرطون تماماً في هذا الصدد مع أفغانستان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونعمل على إعداد خطط لتمديد إقامتهم في باكستان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وضمان أن تكون عودتهم الطوعية سلسة ومنظمة. والدعم الدولي وتهيئة عوامل الجذب في أفغانستان ما زال أمرا في غاية الأهمية.

إن الشعبين في باكستان وأفغانستان يتمتعان بروابط قديمة من حيث النسب والعقيدة والتاريخ المشترك، بل والمصير المشترك أيضا. فنحن نسعد بما يحققونه من إنجازات ونحزن لمعاناتهم. ونحن على استعداد لدعمهم بكل الطرق، ونقف مع إخوتنا وأخواتنا الأفغان في كفاحهم من أجل مستقبل أفضل يحقق لهم الازدهار، ويحقق الإنجازات في مجال الصحة والتعليم، وفي المقام الأول، السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): باسم مملكة هولندا، أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم في مناقشة اليوم. وأود أن أبدأ بتقديم خالص التعازي إلى زميلنا الروسي في مقتل السفير الروسي في تركيا. ونعرب له عن خالص مواساتنا.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما أود التأكيد على البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا للتو في إطار تعاوننا المتصل بفترة ولايتنا المجزأة المقبلة في مجلس الأمن.

ونشيد بالأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2016/1049). وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، وصديقي العزيز السيد سايكال، الممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام.

وسأركز اليوم على ثلاث مسائل – مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، والتطورات السياسية والحالة الأمنية، وحالة حقوق الإنسان.

كان مؤتمر بروكسل حدثا هاما في الشهرين الماضيين. والسيدة ليليان بلومين، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في بلدنا، أكدت مجدداً التزام مملكة هولندا تجاه أفغانستان. وقد أوضح المؤتمر أن المجتمع الدولي – وهولندا، جزء منه – لن يتخلى عن أفغانستان.

ونرحب بتقديم الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ولدينا شعور قوي بأن الإطار يحدد مؤشرات واضحة لتقدم الحكومة الأفغانية. ويتعين الآن ترجمة هذه الإعلانات، بطبيعة الحال، إلى إجراءات ملموسة. ونحث

حكومة الوحدة على أن تصبح حكومة وحدة حقيقية. فلا يمكن تحقيق التقدم إلا من خلال فريق متحد. وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان عن أسماء سبعة من أعضاء اللجنة الانتخابية وخمسة من لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. وينبغي أن يواصلوا إجراء الإصلاحات الانتخابية والإعداد للانتخابات، على النحو المتفق عليه. ونرحب أيضا بكون أن عملية الترشيح تتم بشفافية. كما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحزب الإسلامي (قلب الدين) وندعو إلى تنفيذه. ونأمل أن يكون مصدر إلهام لاتفاقات مماثلة أخرى.

ومن أولويات الحكومة الأفغانية التي ندعمها النهوض بخطة مكافحة الفساد. وتدشين مركز العدالة الجديد لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر خطوة جديرة بالترحيب في هذا الصدد. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن الفساد لا يزال يمثل مشكلة كبيرة. ونرى من المهم التأكد من أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد قادرة على الوفاء بالالتزامات التي قطعت في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية والتعاون الإقليمي، فقد ازدادت كثافة الاشتباكات المسلحة بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة طالبان. والحالة الإنسانية في أفغانستان تبعث على القلق، إلى جانب وجود عدد متزايد من اللاجئين العائدين. ولكي يتحقق الاستقرار الحقيقي في أفغانستان، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تكثيف عملية السلام التي يقودها الأفغان. وقد أعلن الرئيس غني أن الحكومة منفتحة على محادثات السلام، ونحن نشجع حركة طالبان بقوة على التصرف وفقا لذلك. وهولندا على استعداد لدعم عملية السلام التي يقودها الأفغان بأي شكل يتفق عليه.

ولبلدان المنطقة دور حاسم الأهمية وإيجابي في دعم أفغانستان. واتباع نهج إقليمي أمر حاسم لتحقيق الأمن والاستقرار الهيكليين، ولكن لا يمكن تحقيق الاستقرار الإقليمي إلا بانخراط جميع الشركاء حقاً وعملهم معا، ونحن نشجع ذلك بشدة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أجري حوار بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان في كابل قبل ثلاثة أسابيع. وناقشنا هناك حقوق المرأة وحقوق الطفل والتعذيب وسوء المعاملة والوصول إلى العدالة وأهمية حرية التعبير. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذه المواضيع، مجتمعة، في الأشهر المقبلة، كما سبق أن قلنا. ونشيد بدور الأمم المتحدة التي تواصل بذل جهودها من أجل النهوض بالمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة الأفغانية في تحقيق السلام والأمن. ونشيد أيضا بأن الرئيس والرئيس التنفيذي قد أكدا، خلال مؤتمر بروكسل، أن المساواة بين الجنسين تمثل أولوية لحكومتهما. وعلاوة على ذلك، أكدت السيدة الأولى، رولا غني، مرارا أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة. ونرحب بهذا بكل إخلاص. إن المرأة هي مفتاح بناء مستقبل أفضل، ويجب أن نمكنها.

في الختام، فإن مملكة هولندا شريك منذ وقت طويل لأفغانستان وقد قدمت مساهمات كبيرة في مجالات السلام والعدالة والتنمية. وضحى أفراد من الجيش الهولندي بأرواحهم لإحلال السلام في أفغانستان. وعلينا أن نتذكرهم. ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة بدعم أفغانستان طوال عقد التحول — وهو عقد الزيادة المطردة في الملكية والقيادة الأفغانية. ويمكن للشعب الأفغاني التعويل دائما على دعمنا لهم، في ضوء المعرفة الكاملة بأن الطريق أمامنا طويل. وستستمر مملكة هولندا في أن تكون شريكا لأفغانستان لتحقيق السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسّون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لأصدقائنا وزملائنا الروس في هذه الجريمة البشعة التي ارتكبت في أنقرة اليوم.

تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي.

بصفتي الوطنية، أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/1049)، والذي يوفر كالعادة أساسا سليما وشاملا لمناقشاتنا اليوم. وأود أن أعرب عن الشكر أيضا للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو والمدير التنفيذي فيدوتوف والسفير فان بوهيمن والسفير سايكال على إحاطاتهم الإعلامية النيرة.

إن التطوير الديمقراطي والتنمية السلمية في أفغانستان يظلان أولوية بالنسبة للسويد. ونحن نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من خلال عملها لدعم الشعب الأفغاني، لا تزال تضطلع بدور حاسم في عملية تحقيق الاستقرار ومنع عودة النزاع إلى أفغانستان. ويسرنا بشكل خاص رؤية اهتمام كبير بالمرأة والسلام والأمن في أحدث تقرير.

ويمثل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وكذلك مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وقابلة للمساءلة، أحد الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ونشجع الجهود التي تبذلها البعثة بهدف تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد أحرزت أفغانستان تقدما. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتوطيد المكاسب وإيجاد الأساس لإحداث تحول دائم. وتظل الوحدة والتعاون في إطار حكومة الوحدة الوطنية أمرا أساسيا لاستمرار تنمية أفغانستان.

وفي حين أن اتفاق الحكومة مع الحزب الإسلامي موضع ترحيب، فإن من الضروري أيضا زيادة الحوار السياسي مع غيره من الجماعات المتمردة. وتشدد السويد على أهمية التنفيذ الكامل للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تعهدت بها الحكومة في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر.

ولا تزال المشاركة المستمرة لبلدان المنطقة ضرورية لمستقبل أفغانستان. ويمكن للمشاركة البناءة للشركاء الإقليميين تهيئة بيئة إقليمية مواتية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة على نطاق أوسع. ولا بد أن يصب بناء دولة سلمية ومستدامة في أفغانستان في مصلحة الجميع. وتدعو السويد جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية والعمل معا من أجل تحقيق سلام مستدام.

في عام ٢٠١٦، عاد أكثر من مليون أفغاني من باكستان وإيران. وينضم هؤلاء إلى المشردين داخليا في مواجهة فصل الشتاء الأفغاني القارس. وعلى جميع الجهات الفاعلة دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الإنساني لتقديم المساعدة المنقذة للحياة في حالات الطوارئ للأسر الأفغانية الضعيفة خلال فصل الشتاء. ولكن مطلوب أيضا وضع خطة استجابة كافية للعائدين، ونحث حكومة أفغانستان على العمل مع بعثة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى لزيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

إن مشاركة المرأة في المجتمع وفي بناء السلام أمر حاسم إن أُريد لأفغانستان أن تنتشل نفسها من براثن الفقر والحرب والعنف. وترحب السويد بجهود بعثة الأمم المتحدة المستمرة للنهوض بمشاركة النساء الأفغانيات بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في بناء السلام وتحقيق الأمن داخل مجتمعاتهن المحلية وفي بلدهن. واستبعاد نصف السكان من عملية السلام ليس خطأ فحسب، بل قد ثبت أنه يؤدي إلى جعل اتفاقات السلام أقل استدامة ونجاحا.

وكفالة إمكانية اضطلاع النساء بدورهن كاملا في تحقيق السلام والأمن تمثل أولوية عليا للسويد. وفي الأسبوع الماضي في كابل، أجرينا حوارا وتدريبا على الوساطة بمشاركة نساء من ٣٢ من المقاطعات الأفغانية الـ ٣٤. وسيستمر هذا التدريب على مدار العام، وذلك بتنظيم تجمعين آخرين على الأقل. والسويد، بصفتها عضوا في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٧

و ٢٠١٨، ستعمل للنهوض بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع في جميع الحالات القطرية المحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك في أفغانستان. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، ستشارك السويد في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، جنبا إلى جنب مع أوروغواي. ونتطلع إلى استمرار التفاعلات مع بعثة الأمم المتحدة أيضا داخل ذلك المحفل.

في الختام، يظل دعم السويد لأفغانستان ثابتا. وسنواصل العمل بجد من أجل التطوير الديمقراطي والتنمية السلمية بما يحقق مصلحة الجميع في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازي حكومة جمهورية إيران الإسلامية في العمل الإرهابي الذي ارتكب ضد سفير الاتحاد الروسي. وبينما نتقدم بتعازينا إلى حكومة روسيا وشعبها، فأنا على يقين من أن هذه الأعمال الهمجية لن تسفر عن شيئ سوى تعزيز الإرادة السياسية لمكافحة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

وأود أن أعرب عن تقديري لإسبانيا على تنظيم هذه المناقشة؛ ولسفير أفغانستان على بيانه؛ وللممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطاتهم الإعلامية.

يشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/1049) مرة أخرى إلى حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ارتفع عدد الاشتباكات المسلحة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ بدأت الأمم المتحدة تسجيل الحوادث في عام ٢٠٠٧ ولتتجاوز الرقم القياسي السابق المسجل في عام ٢٠١١. ولا تزال منطقتنا تعاني من طفرة مثيرة للقلق في أعمال العنف من جانب المتطرفين، بينما تهدد الزيادة الهائلة في إنتاج المخدرات مجتمعاتنا. وأفغانستان هي الأكثر تضررا من هذه المشاكل؛ وكان عام ٢٠١٦ عاما صعبا للغاية لحكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان لأن المجموعات المتطرفة مثل داعش قد نشرت إرهابها داخل البلد.

واليوم، فإن حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية في طليعة مكافحة الإرهاب. وهناك حاجة أكبر إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي لدعم الحكومة الأفغانية في حربها على الإرهاب والتطرف، فضلا عن التصدي لتحدياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية. ونواصل تقديم الدعم الكامل لحكومة الوحدة الوطنية، ونحن على استعداد للعمل مع زعمائها لمساعدتهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم. ونرحب بالإنجاز الذي حققته الحكومة مؤخرا في صنع السلام مع الحزب الإسلامي (قلب الدين).

وتعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان هو أولوية ومسار رئيسي لتوطيد السلام والتقدم في المنطقة. واتفاق العبور الثلاثي بين إيران والهند وأفغانستان بشأن تطوير ميناء تشاباهار خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

فهو يمكن أفغانستان من النفاذ إلى الأسواق العالمية، من خلال البحار المفتوحة، ما يجعل تنمية الموارد المعدنية الضخمة والغنية لأفغانستان جذابة اقتصادياً. وندعو الأطراف المهتمة في المنطقة وخارجها إلى النظر في المشاركة في تطوير وتوسيع تشاباهار.

وخط السكك الحديدية خواف – هرات مشروع رئيسي آخر يربط أفغانستان بشبكة السكك الحديدية الدولية عبر إيران. ونحن نشارك الأمين العام تماماً الاستنتاج الذي خلص إليه في تقريره بأن المبادرات الإقليمية للبنى التحتية، بما في ذلك

وصلات النقل بين أفغانستان وإيران وتركمانستان، تشكل مساراً مهماً نحو الازدهار والاستقرار في أفغانستان.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان ومنطقتنا مترابطة. والتقارير الأخيرة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشير إلى زيادة بنسبة ٤٣ في المائة في إنتاج المخدرات في العام الماضي. وبدون عوائد المخدرات، لن يتسنى للإرهابيين تمويل عملياتهم، ومنتجو المخدرات يحتاجون إلى الميليشيات وأمراء الحرب للاتجار بسلعتهم المميتة. وكبلد في الصفوف الأمامية في الحرب ضد المخدرات، قدمنا زراعة بديلة، فضلاً عن خطط بديلة لكسب العيش بغية إقناع المزارعين الأفغان بالعدول عن زراعة الأفيون. ونحتاج إلى دعم قوي والتزام من جانب الجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة خطر المخدرات الذي يمثل تحدياً للصحة الاجتماعية، وأهم من ذلك، مصدراً رئيسيا للدخل للمتطرفين والجماعات الإرهابية.

وخلال السنوات السبع والثلاثين الماضية، استضفنا ما لا يقل عن ٣ ملايين مواطن أفغاني في كل الأوقات. وأتيحت لهم فرص الوصول إلى الخدمات المدعومة أسوة بالمواطنين الإيرانيين، بما في ذلك السلع الأساسية ووسائل النقل العام والصحة العامة والتعليم العام. وفي هذا العام وحده، نوفر التعليم لما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ طالب أفغاني لا يحملون أي وثائق أو شهادات، مع حصولنا على الحد الأدنى من مساعدة تقاسم العبء من المجتمع الدولي. وتواصل إيران المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية من أجل التخطيط للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان. ونرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية لإعادة الإدماج التي يواجهها العائدون ووضع الاستراتيجية الشاملة للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج. والنجاح في العودة الطوعية يعتمد، بداية، على التلبية في حدود معقولة لاحتياجات اللاجئين الذين أعيد توطينهم في أفغانستان وضرورة تعبئة مزيد من الدعم الدولي لذلك الغرض.

ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة ووكالاتها في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة في التنمية وفي إعادة الإعمار في أفغانستان. ومن خلال التزام فعلي للأمم المتحدة بشراكة مستدامة مع أفغانستان، كما يرد في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثي المعنية بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان (S/2015/713، المرفق)، وعلينا أن نستفيد من ولاية البعثة ومساعيها الحميدة لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، كما طلبت الحكومة ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على عزم شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تقديم الدعم لشعب أفغانستان الشقيق وحكومتها خلال هذه المرحلة الصعبة من تاريخهما للوصول إلى أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في زمن لا يغيب عنا فيه شبح الهمجية أبدا. وهذا يتجلى أحيانا في أعمال مثل ذلك الذي ارتكب اليوم في هجوم غادر على سفير الاتحاد الروسي لدى تركيا. ويتجلى أكثر وضوحاً في بعض الأحيان في الأنشطة التي تقوم بها جماعات إرهابية معينة في أفغانستان.

ولذلك، فإنني أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة الفصلية اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. كما نتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على رسم الخطوط العريضة لمجموعة متنوعة من المسائل. وأغتنم هذه الفرصة

لكي أشكر سفير نيوزيلندا، السيد جيرارد فان بوهيمن، على قيادته للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، متمنياً للسفير بيشو، الممثل الدائم لليابان، كل التوفيق إذ يستعد لتولي رئاسة تلك اللجنة.

ترحب الهند بالرسالة الرئيسية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، التي ألقى فيها الضوء على الدور الإيجابي والداعم الذي يتعين أن تقوم به بلدان المنطقة والدول المجاورة لأفغانستان. ولم يكن ذلك الدور يوماً بالأهمية التي هو عليها اليوم. وفي كل مرة تناقش الحالة في أفغانستان، نواجه المعضلة التي صورها الممثل الخاص للأمين العام. وفي حين يلتزم المجتمع الدولي مجدداً بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني، فإن عدد الخسائر في صفوف المدنيين وقوات الأمن في أفغانستان يتزايد باستمرار. وفي حين أن نظام جزاءات طالبان ظل منقسماً لأكثر من خمس سنوات، تبذل تلك الجماعة الإرهابية جهوداً منسقة للاستيلاء والسيطرة على الأراضي. لذلك، ومن أجل العديد من النساء والرجال والأطفال، فلا هوادة في مكافحة آفة الإرهاب.

ولا بد أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الأمر الذي نعمل عليه في أفغانستان هو الخطأ، أو أننا نعمل عليه بطريقة خاطئة. وبما أننا نتفق جميعاً على أن دعم شعب أفغانستان ليس بالأمر الخطأ، فإن أسئلتنا لأنفسنا ينبغي أن تكون ذات صلة بالطرق التي نعمل بها. ماذا نعني عندما نقول إننا نقف إلى جانب الشعب الأفغاني؟ هل نفعل ذلك بالطريقة الصحيحة؟ ما الذي ينقصنا؟

من الواضح أن جهودنا في إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية والشبكات في أفغانستان تتداعى، والمدارس تدمر والمساجد تقصف والتجمعات الدينية تستهدف. ومن الواضح أيضاً أن من يرتكبون تلك الجرائم البشعة بقوا على قيد الحياة وازدهروا بدعم من الخارج والملاذات التي توفر لهم في الخارج.

وتوفر التجربة والبحث العلمي دعماً كافياً لتأكيد أن النزاعات التي توفر فيها المساعدة الخارجية للكيانات الغامضة التي تحارب سلطات الدولة الشرعية تجنح إلى أن تكون أكثر حدة وتستمر لأجل أطول من أنماط النزاع الأخرى. لذلك، إن أردنا تحقيق السلام المستدام في أفغانستان، لا بد من حرمان الجماعات والأفراد الذين يرتكبون العنف ضد شعب أفغانستان وحكومتها من أي ملاذات آمنة في دول الجوار. ولا بد لنا، حتماً، من معالجة مسألة الدعم الذي تحصل عليه منظمات إرهابية مثل طالبان وشبكة حقاني وداعش والقاعدة والكيانات المرتبطة بها، مثل لاشكار طيبة وجماعة جيش محمد – التي تعمل بالكامل خارج نسيج القانون الدولي – من كيانات غامضة داعمة خارج أفغانستان.

وكانت نتائج الاجتماع الوزاري – قلب آسيا الذي عقد في وقت سابق من الشهر الحالي في مدينة أمريتسار التاريخية دلالة على التزام الهند والمجتمع الدولي تجاه أفغانستان. وانصب التركيز خلال الرئاسة المشتركة للهند لعملية قلب آسيا على إبراز أهمية الربط لأفغانستان. وربط أفغانستان ببقية العالم سيجعلها نابضة بالحياة ومزدهرة اقتصاديا ومستقرة سياسيا. وأفغانستان المرتبطة ببقية العالم جيداً سوف تتوفر لها إمكانات كبيرة للاستفادة من طاقات شبابها واجتذاب مهاراتها إليها من الخارج.

إن حرمان أفغانستان من تلك الفرصة ومن ذلك التعاون هو حرمانها من جميع الفرص المؤاتية لتحقيق الرخاء والسلام التي تنطوي عليها.

وتدعو الحاجة إلى استبدال الترابط الذي أنشأته الشبكات الإرهابية بترابط في الطرق وشبكات التجارة وأفكار السلام والازدهار. نحن بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا بما قاله ذات مرة الشاعر جلال الدين الرومي، ابن بلخ العظيم، ومفاده أن كل ورقة تنمو ستكشف عن أن كل ما تزرعه تحصده. ولذلك، تابع القول، إذا كنت تتحلى بأي منطق، فلا تزرع أي شيء سوى السلام.

إن حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان تحظى بالدعم الكامل من الهند في تعزيز قدراتها الدفاعية لمحاربة الإرهاب الموجه ضدها. نحن نرى أن الطريق إلى المصالحة في أفغانستان ينبغي أن يكون من خلال عملية بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، مع التقيد بالخطوط الحمراء المقبولة دوليا، بما يجسد تطلعات شعب أفغانستان. يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يبعث الرسالة الصحيحة، موضحا أننا لن نتراجع في مواجهة الإرهاب ولن نسمح بتراجع إنجازات حكومة أفغانستان وشعبها الحازمين على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسون (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن صدمتي، وأن أنقل تعازي القلبية إلى زملائنا الروس في مقتل سفيرهم.

يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/1049). أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، والممثل الدائم لنيوزيلندا، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما سياسيا وأمنيا واقتصاديا وإنمائيا كبيرا على مدى العقد الماضي، تستحق عليه حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني الكثير من الثناء. ولكن المكاسب هشة ولا تزال التحديات الرئيسية قائمة. لقد جرى تأكيد دعم المجتمع الدولي في تشرين الأول/أكتوبر في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان، الذي أكد مجددا التزامه المستمر نحو أفغانستان. وكما أشير، فقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم مبلغ ١٥,٢ بليون دولار لدعم أولويات التنمية في أفغانستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتعهد الاتحاد الأوروبي ككل، بتقديم مبلغ ٥,٦ بلايين دولار لإظهار التزامه المتواصل تجاه أفغانستان وتعبر هذه الأرقام عن انخراط المجتمع الدولي المستمر في أفغانستان، استنادا إلى مبدأ المساءلة المتبادلة بين الحكومة الأفغانية والجهات المانحة الدولية.

علاوة على ذلك، أعطى المؤتمر إشارة واضحة على دعم حكومة الوحدة الوطنية لكي تواصل السير على طريق الإصلاح، بما في ذلك الإصلاحات الانتخابية وإصلاح مؤسسات الإدارة العامة الأفغانية، والاقتصاد والحوكمة، بما في ذلك حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة الفساد. وكجزء لا يتجزأ من المؤتمر، نظمت حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي، مناسبة رفيعة المستوى بشأن تمكين المرأة، ركزت على السبل والوسائل الكفيلة بتمكين المرأة الأفغانية من أجل بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، فضلا عن تعزيز الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للمرأة الأفغانية وكيفية إعمال تلك الحقوق في الحياة اليومية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأولوية التي أعطتها الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية والاستقرار، ويؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في التصدي للفساد. وقد حدثت تطورات إيجابية، ولكن هناك المزيد ممّا ينبغي عمله، بما في ذلك على المستوى التشريعي. سيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه بغية تحقيق تقدم في تلك المعركة الهامة.

ويتوقع المجتمع الدولي من الحكومة الأفغانية الوفاء على نحو جيد بما تعهدت به من التزامات في بروكسل. ومن المهم

إنشاء آلية تعمل بشكل جيد للمتابعة وتتبع التقدم المحرز على الصعيد القطري. ونتطلع إلى الجولة الأولى من التقييم الرفيع المستوى في غضون سنة تقريبا. يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتعيين مفوضين في اللجنة الانتخابية الأفغانية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، الأمر الذي شكل خطوة هامة لاستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية الأفغانية. ولئن كان الانخراط المبكر مع المؤسسات الانتخابية الجديدة وتقديم المساعدة لها يكتسيان أهمية بالغة، فإن الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع المانحين الدوليين الآخرين، سوف يراعي ضمان إدارة أي دعم للهيئات الانتخابية على نحو فعال ومستدام. وينبغي أن يؤدي الإصلاح الانتخابي المجدي إلى تحسين عملية الانتخابات الدورية.

ونرحب أيضا بإطلاق ميثاق المواطنين مؤخرا، وإشراك المجتمعات المحلية في عمليات التنمية. ونلاحظ أن البرامج الوطنية، ذات الأولوية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، تحرز تقدما. وقد التزم الاتحاد الأوروبي التزاما واضحا بالطلب المقدم من حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية إلى شركائها الإنمائيين لتحويل المساعدة بشكل متزايد نحو النظم القطرية. وفي ذلك المسعى، وضعنا عقدا لبناء الدولة بوصفه وسيلتنا لتقديم المساعدة المباشرة المدرجة في الميزانية.

وباسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أود أيضاً أن أؤكد مجدداً أن الجهود المشتركة لبناء الدولة والتنمية في أفغانستان لا يمكن أن تستديم إلا إذا كانت مبنية على التعاون الإقليمي المعزز. ولهذا السبب يرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي استخدام المنتديات الإقليمية، من قبيل عملية قلب آسيا – اسطنبول أو مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، من أجل تيسير التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية. وعلى هامش مؤتمر بروكسل، استضاف الاتحاد الأوروبي مناقشة سياسية رفيعة المستوى بشأن أفغانستان مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية. وأشار تبادل الآراء إلى بروز توافق آراء إقليمي لدعم عملية سياسية بقيادة أفغانية وملكية أفغانية تهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية في أفغانستان.

ولا تزال الهجرة تمثل تحديا هاما بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، اللذين يؤكدان مجددا الهدف المشترك المتمثل في العمل معا في إطار الأمم المتحدة لرسم ملامح استجابة عالمية تقوم على التضامن والمسؤوليات المشتركة. لقد تعهد الاتحاد الأوروبي وأفغانستان مؤخرا بالتزام مشترك بتكثيف التعاون بشأن معالجة الهجرة غير النظامية ومنعها، في احترام كامل للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. إن التنفيذ الفعال والناجح لهذا المسار المشترك إلى الأمام هامٌ. وفي الوقت نفسه، يواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء اهتمام خاص بالتطورات المتعلقة بالبعد الإقليمي لمسألة اللاجئين الأفغان. يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما المبادئ الواردة في أهداف التنمية المستدامة، التي تتوخى تعزيز الهجرة الآمنة والمسؤولة والمنظمة على أساس سياسات الهجرة المدارة إدارة جيدة.

لقد بلغ عدد الإصابات في صفوف المدنيين بسبب الهجمات من جانب جميع الأطراف المتحاربة أرقاما قياسية مرة أخرى في عام ٢٠١٦، حيث إن هجمات التمرد غالبا ما تستهدف السكان المدنيين بشكل عشوائي، مما ويؤثر بشكل متزايد على النساء والأطفال. يدين الاتحاد الأوروبي هجمات الجماعة المتمردة تلك، التي تهدد الاستقرار والتقدم في أفغانستان. واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية، وإلى احترام الحياد والحيز الإنساني في معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحا للفئات الأكثر ضعفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي باستعداد الحكومة الأفغانية بلا كلل للحوار مع جميع الجماعات المسلحة في إطار عملية سياسية. والسبيل الوحيد لإنهاء دائم للنزاع في أفغانستان هو

من خلال تسوية سياسية دائمة. وبعد الانفراج المتمثل في اتفاق السلام مع الحزب الإسلامي (قلب الدين)، الذي يرجع الفضل فيه إلى الحكومة الأفغانية، سيكون من المهم تنفيذه وفتح الطريق أمام اتفاقات سلام في المستقبل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بدعم عملية السلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية.

ومن المهم أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بمرافقة أفغانستان نحو التقدم والاستقرار على المدى الطويل. لا ينبغي الاستهانة بنتائج فض الاشتباك، ونحن نقدر الدور الحاسم الذي تؤديه البعثة في تعزيز السلم والأمن لجميع الأفغان. ومن جانبنا، سوف نستمر في دعم عملية التحول بهدف تعزيز بروز مجتمع مكتف ذاتيا بالكامل، ومسالم، وديمقراطي، ومزدهر لصالح جميع الأفغان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أتقدم بخالص تعازي كندا إلى أسرة الفقيد، السفير الروسي في تركيا، وإلى أعضاء السلك الدبلوماسي في الاتحاد الروسي، وإلى حكومة الاتحاد الروسي وشعبه. قلوبنا معهم ونصلي من أجلهم، ونحن جميعا نتشاطر الألم والحزن.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على تحديد ملامح التحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه أفغانستان.

وتؤيد كندا تأييدا تاما عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، وتقرّ بالجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان حتى الآن، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها. في مؤتمر بروكسل المعقود مؤخرا بشأن أفغانستان، جددت كندا التزامها بدعم طموحات أفغانستان. وفي هذا العام، تعهدت كندا بمبلغ ٤٦٥ مليون دولار لأفغانستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويشمل هذا المبلغ ٢٧٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية و ١٩٥ مليون دولار لدعم قطاع الأمن. وستواصل كندا التركيز على حقوق النساء والفتيات في جميع برامجنا في مجالات الصحة والتعليم وحقوق الإنسان في أفغانستان.

ويسرنا التزام الحكومة الأفغانية بتحقيق السلام والاستقرار والتقدم في البلد. ونشيد بالدور البناء الذي يقوم به عدد من القادة السياسيين دعما لحكومة الوحدة الوطنية والتقدم المحرز في مجال الإصلاح الانتخابي. وترحب كندا باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والحزب الإسلامي (فصيل قلب الدين حكمتيار). ونأمل أن يعقب هذا الاتفاق سلسلة من اتفاقات السلام، بما في ذلك مع حركة طالبان. ونحث هذه الأخيرة على التخلي عن العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. والسلام التفاوضي يجب أن يحترم الدستور الأفغاني، وألا يتم على حساب المكاسب الهامة التي حققتها المرأة الأفغانية ومن أجلها. وفي هذا الصدد، تؤيد كندا دون قيد أو شرط اضطلاع المرأة بدور أساسي في مفاوضات السلام على جميع المستويات وفي كل المجالات.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذا كان للحاضرين أن يتذكروا نقطة واحدة من بياني هذا، فلتكن عن دور المرأة في مفاوضات السلام. ويجب أن أسجل شعور كندا بالقلق العميق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في أفغانستان. ويؤسفنا عدد القتلى من المدنيين. فتروحهم وهشاشتهم المتزايدة وخسائرهم أمر لا يمكن قبوله. ونحن نتطلع إلى الدور البناء الذي عرضت البلدان المجاورة القيام به، بما في ذلك في قرار الجمعية العامة ٩/٧١ بشأن أفغانستان، وفي المؤتمر الوزاري السادس – قلب آسيا بشكل عام. وندعو، على وجه الخصوص، جيران أفغانستان للعمل مع الحكومة الأفغانية لتحسين تنسيق وإدارة عودة اللاجئين الأفغان.

أخيراً، سأكون مقصراً إن لم أعبر أيضا عن خالص تقدير كندا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، السفير جيرارد فان بوهيمن. فقيادته خلال العامين الماضيين ومرئيات اللجنة بشأن كيفية المضي بآفاق السلام والمصالحة في أفغانستان قدماً لا تقدر بثمن. وترحب كندا بالتوصيات بشأن مواصلة تقليص أنشطة حركة طالبان، وتشمل استكمال تدابير الجزاءات وتعزيز تنفيذها، والقضاء على تدفقات الإيرادات لحركة طالبان، والانخراط في تعاون وثيق مع حكومة أفغانستان والأطراف الإقليمية. ونتطلع للعمل مع الرئيس المقبل، سفير كازاخستان، لتنفيذ تلك التوصيات بغية النهوض بالسلام والمصالحة في أفغانستان.

وكندا تدعم الشعب الأفغاني، لا سيما النساء والفتيات الأفغانيات، في كفاحه من أجل تحقيق مستقبل أكثر أمنا وازدهارا وسلمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين الإعراب عن خالص تعازينا لزملائنا الروس للأحداث الأليمة التي وقعت اليوم في اسطنبول ووفاة سفيرهم. وأشعر بما يشعر به الآخرون من هول ذلك الموقف المروع.

نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2016/1049) بشأن أفغانستان، وكما نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

ومع اقتراب عام ٢٠١٦ من نهايته، فإننا نفكر في أحداث السنة في أفغانستان التي شهدت جهوداً هائلة والتزامات ملموسة وتحديات جمة. وبقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، واصلت حكومة الوحدة الوطنية تحقيق تقدم صوب تحسين الحوكمة في ظل ظروف صعبة. وقد صمدت الحكومة رغم التحديات التي لا تزال قائمة. ونحث على المثابرة في معالجة التوترات الكامنة من أجل البناء على المكاسب التي تحققت في عام ٢٠١٦، وضمان بقاء حكومة الوحدة الوطنية كأساس متين يتطلع المجتمع الدولي إليه.

ونشيد بالجهود المبذولة من أجل عملية سلام يقودها الأفغان، ونقر باتفاق السلام كإنجاز تاريخي. والاهتمام المستمر بنجاح هذا الاتفاق أمر أساسي، بينما تعمل أفغانستان صوب عملية سلام أوسع نطاقا تكون بمثابة مسار مستدام لتحقيق الأمن والاستقرار. ويشجعنا أيضا التقدم المحرز في برنامج مكافحة الفساد والبرنامج الانتخابي، ونحث على الاهتمام بالعمل الذي لم ينجز بعد للتخطيط لانتخابات عام ٢٠١٧. كما نرحب باستمرار التركيز الرفيع المستوى على تحسين المساواة بين الجنسين في أفغانستان، ونكرر عبارات ممثل كندا فيما يتعلق بأهمية هذه الجهود.

والالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في وارسو، ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي استضافه الاتحاد الأوروبي، تبرز الدعم الدولي القوى المستمر لأفغانستان حتى عام ٢٠٢٠، رغم تضارب الطلبات على الموارد والاهتمام للاستجابة للأزمات في أماكن أخرى. والتعاون الاقتصادي الإقليمي دعما لأفغانستان الذي شهد بناء كابل علاقات وشراكات وثيقة مع الدول المجاورة، يمثل تطورا جديرا بالترحيب، فيما تعمل أفغانستان على تحسين أدائها الاقتصادي. وأسوة بالآخرين، نشيد أيضا بالفرصة الهامة التي أتاحتها عملية قلب آسيا – اسطنبول من أجل المضي بالحوار الإقليمي قدما وتهيئة فرص للنمو الاقتصادي. ولأن الدعم الخارجي ضروري لكنه غير كاف، يسرنا أن تكون قيادة وملكية الأفغان لإطار التنمية والسلام الوطني الدافع الرئيسي للبرنامج الأوسع.

ولا تزال ثمة تحديات جمة. وعلاوة على ذلك، فإن تدهور الحالة الأمنية يمثل مصدر قلق خاص بالنسبة لأستراليا. إننا نرى

قوات الأمن والدفاع الوطني الأفغانية تواصل القتال بشجاعة. واستراليا ملتزمة بمواصلة إسهامها القوي في أفغانستان جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين. وقمنا بتمديد نشر أفراد قوة الدفاع الأسترالية المشاركة في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي حتى عام ٢٠١٧، وخصصنا مبلغ ٧٥٠ مليون دولار لدعم وتطوير قطاع الأمن خلال السنوات الأربع القادمة.

ومع حلول فصل الشتاء، فإننا ندرك التكلفة البشرية الكبيرة للنزاع المستمر، وهشاشة النساء والفتيات بشكل خاص. والعدد الكبير من الضحايا المدنيين في عام ٢٠١٦، والاحتياجات المتزايدة للعائدين من اللاجئين والنازحين، يسلط الضوء على الحالة الإنسانية المؤلمة التي لا يمكن تجاهلها. وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٧، سيظل الأمن والحوكمة وبرنامج الإصلاح أولويات رئيسية لبناء أفغانستان. وسنبقى ملتزمين بدعم هذا البرنامج في إطار شراكة وثيقة مع حكومة أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمجتمع الدولي. ونتشاطر مصلحة جماعية في مستقبل أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أبلغ مجلس الأمن بعميق الأسف والحزن بوفاة سفير الاتحاد الروسي في تركيا، سعادة السيد أندريه جينادييفيتش كارلوف، إثر هجوم رجل مسلح في أنقرة. إننا ندين هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة. ونعرب عن تعازينا لوفد الاتحاد الروسي هنا وتضامننا القوي معه. وستبذل السلطات التركية قصارى جهدها لضمان العدالة، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيق شامل. وستصدر السلطات المختصة بيانا رسميا بشأن هذا الهجوم الشنيع في الوقت المناسب.

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/1049)، والممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية، والسفير سايكال على بيانه. وفي أعقاب اتخاذ الجمعية العامة في الشهر الماضي القرار ٩/٧١ بشأن الحالة في أفغانستان، نرحب بهذه الفرصة لمناقشة التطورات في ذلك البلد في مجلس الأمن.

وخلال السنوات الأربع عشرة الماضية، مرت أفغانستان بعملية تحول رائعة، وحققت تقدما كبيرا في العديد من المجالات. ونرحب بتفاني الحكومة الأفغانية وقوات الأمن والشعب وتصميمهم على بذل جهود حقيقية للتغلب على التحديات. وبمساعدة المجتمع الدولي، فإن أفغانستان تمضي قدما في مجالي الأمن والتنمية. واليوم، بات ملايين الأفغان يمكنهم الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وما زال يمكن للإنجازات أن تتخذ مسارا معاكسا، حيث لا تزال الحالة الأمنية هشة، وأفغانستان تقف عند منعطف حاسم.

لقد انطوى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو ومؤتمر بروكسل على بوادر مشجعة. وأظهر المجتمع الدولي خلال تلك الاجتماعات التزامه بدعم أفغانستان. ومواصلة تقديم هذا الدعم لجهود الأمن والتنمية التي تبذلها الحكومة الأفغانية خلال عقد التحول أمر حيوي. وفي نهاية المطاف، سيتعين على أفغانستان بناء قدرتها الخاصة في جوانب عديدة. وفي غضون ذلك، لا بد لنا من تقديم كل مساعدة ممكنة للعمل على تحقيق مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لأفغانستان.

إن استقرار أفغانستان، وبالتالي استقرار المنطقة، يتوقف على تحسين الحالة الأمنية.

ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في أفغانستان إلا بالاختتام الناجح لعملية السلام والمصالحة. ومن هذا المنطلق، نرحب بتوقيع اتفاق السلام بين ممثلي الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي (قلب الدين).

ونرحب بجهود الحكومة الأفغانية لترجمة الإصلاحات إلى واقع ونشجعها. ونعتقد أن من شأن التنفيذ الناجح للإصلاحات أن يجلب المزيد من التماسك السياسي والاجتماعي للبلد. وستواصل تركيا دعم الحكومة الأفغانية في تحقيق برنامجها الأمني والتنموي ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا. وسنواصل مساعدتنا الثنائية في مجالات الأمن والتنمية ومساهماتنا في جهود منظمة حلف شمال الأطلسي بصفتنا دولة إطارية ضمن بعثة الدعم الوطيد.

وخلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، تجاوزت معونة تركيا الإنمائية الرسمية لأفغانستان ٩٦٢ مليون دولار. وهو أكبر برنامج إنمائي منفرد نضطلع به على الإطلاق. ونحن نركز أساسا على المشاريع في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية. وقد كان من دواعي سرور تركيا، علاوة على ذلك، أن تعلن خلال مؤتمر بروكسل عن تعهدنا بتقديم مبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ونعتقد أن إجراء حوار حقيقي بين بلدان المنطقة أمر ضروري وفي غاية الأهمية. كما ستواصل تركيا، في ذلك الصدد، تقديم المساهمات إلى أفغانستان من خلال المنتديات الإقليمية، من قبيل عملية قلب آسيا - اسطنبول. ونرحب، في هذا الصدد، بعقد المؤتمر الوزاري السادس لعملية اسطنبول في وقت سابق من هذا الشهر. ويسرنا أن العملية قد وفرت أساسا لإنشاء تفاعل بين البلدان الإقليمية والبلدان والمنظمات الداعمة. كما تمثل تدابير بناء الثقة في إطار العملية إنجازات هامة. واستضافت تركيا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المشاركة في الفريق التقني لتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب، أنشطة تدريبية متعددة في عام ٢٠١٦. ونهدف إلى الاستمرار في تنظيم أنشطة تدريبية مماثلة في السنة المقبلة.

وفي الختام، أؤكد على أن الشعب الأفغاني يستحق مستقبلا أفضل. وسيؤدي استمرار التزام المجتمع الدولي إلى تعزيز آمال الشعب الأفغاني في هذا الصدد. وينبغي أن يكون واجبنا المشترك هو مساعدة أفغانستان على بلوغ ذلك الهدف.

السيد عبدرحمنوف (كازاخستان): (تكلم بالروسية): يحزننا كثيرا أن نبدأ بأداء هذا الواجب المحزن جدا. وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لأصدقائنا الروس فيما يتعلق بالوفاة المفجعة للدبلوماسي البارز السيد أندريه كارلوف. ونحن ندين بشدة هذا العمل الهمجي الذي وقع في فترة توتر في العلاقات الدولية.

(تكلم بالإنكليزية)

سأتجاوز، بناء على طلبكم، السيد الرئيس، الجزء الذي يتضمن عبارات الإطراء في بياني. بيد أن مقدمي الإحاطات الإعلامية يستحقون تقديرا خاصا على أدائهم.

إننا نشيد بحكومة أفغانستان على جهودها التي لا تكل من أجل النهوض بعملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ويمثل التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين) مثالاً جيدا للتفاوض على السلام للجماعات المسلحة الأخرى. ويضطلع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والبلدان المجاورة لأفغانستان والجهات الشريكة الإقليمية بدور حاسم في هذه العملية. ونعرب عن تقديرنا لجهودهم في تقديم مساهمة حقيقية في عملية السلام في أفغانستان. ونأمل أيضا أن يقدم مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، الذي سيعقد في مكة، مساهمته هو الآخر.

يشكل إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهي مصدر رئيسي لتمويل الإرهاب، تهديدا كبيرا آخر ليس لأفغانستان فحسب ولكن لغيرها من الدول أيضا. ولذلك، يتعين علينا أن نعتمد نهجا شاملا يشمل إجراءات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد فيما يتعلق باستهلاك المخدرات. ويمكن أن يؤدي توفير حوافز سوقية لزراعة منتجات زراعية أخرى في

أفغانستان إلى انخفاض كبير في إنتاج الأفيون. ونحن نعول على دعم المجتمع الدولي في ذلك الصدد، إلى جانب الدعم المقدم من البلدان المانحة، للمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في تدابيره الرامية إلى مكافحة المخدرات غير المشروعة.

ويشكل التعاون التجاري والاقتصادي والتقني بين بلدان المنطقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، شرطا مسبقا للإنعاش الاقتصادي في أفغانستان. وقد برهنت مختلف مشاريع النقل والهياكل الأساسية، التي يجري الاضطلاع بها على أساس متعدد الأطراف أو ثنائي، على أنها ذات قيمة كبيرة. ومن المهم تنفيذ برامج المساعدة والالتزامات المنصوص عليها في مؤتمر بروكسل تنفيذا كاملا. وبالمثل، سيكون التنفيذ الكامل للتوصيات والالتزامات المنبثقة عن اجتماع عملية قلب آسيا – اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، الذي عقد في أمريتسار بالهند، على نفس القدر من الأهمية.

وتشكل الحالة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب الزيادة مؤخرا في العائدين من اللاجئين الأفغان، تهديدا خطيرا آخر. ولذلك، فإن زيادة المساعدة المقدمة من البلدان المانحة وبلدان المنطقة والمنظمات الدولية ستكون أمرا حيويا من أجل مواجهة هذه التحديات. إن كازاخستان ملتزمة بأن ترى أفغانستان تنعم بالسلام وهي تقدم المساعدة الإنسانية والمساعدة التقنية، فضلا عن برنامج منح دراسية مكثف للآلاف من الطلاب الأفغان لدراسة العلوم الطبية والهندسة والإدارة العامة في كازاخستان. وقد أطلقنا، بالتعاون مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا للمساواة بين الجنسين، يوفر دعما في مجال السياسات وتطوير القدرات من أجل المساواة بين الجنسين في أفغانستان في آب/أغسطس. وسنعمل، بصفتنا عضوا جديدا غير دائم في مجلس الأمن، لتعزيز الأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى عموما. وستعمل كازاخستان بشكل وثيق من أجل الاستخدام الفعال لآليات الجزاءات لصالح عملية السلام في أفغانستان.

وأخيرا، أؤكد من جديد دعم كازاخستان المستمر لأفغانستان ولتصميمها على مواصلة السير على طريق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد سوى عرض نقطتين موجزتين.

أولا، إنه يوم حزين للدبلوماسية، كما أثبت اغتيال السفير أندريه كارلوف، سفير الاتحاد الروسي لدى تركيا. وأعرب، بهذه المناسبة، عن خالص التعازي، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة وشعب أفغانستان، إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وبخاصة إلى أسرة السفير كارلوف. وقلوبنا ودعواتنا مع أسرته ومع حكومة وشعب الاتحاد الروسي. فالاتحاد الروسي جار قريب لأفغانستان ولدينا معه صلات عميقة.

ثانيا، أشيد بعمل السفير جيرارد فان بوهيمن، ممثل نيوزيلندا، الذي ترأس باقتدار اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات على مدى السنتين الماضيتين. لقد عمل معنا عن كثب. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالرئيس الجديد للجنة، السفير خيرت عبدرحمنوف، وهو صديق حميم جدا وسفير لبلد مجاور. وأتمنى له كل التوفيق وأتعهد بالعمل معه عن كثب للتأكد من عمل نظام الجزاءات بشكل صحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.